مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
HARMOON
Araştırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

حَوكمة الجيب:

كيفية الالتفاف على نظام الأسد وحماية مستقبل سورية

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركـــز حرمـون
للدراســات المعاصــرة

هو مؤسّسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدّي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آنٍ معًا.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

حَوكمة الجيب: كيفية الالتفاف على نظام الأسد وحماية مستقبل سورية

اسم الدراسة الأصلي	Enclave Governance: How to Circumvent the Assad Regime and Safeguard Syria's Future
الكاتب *	رانج علاء الدين، RANJ ALAALDIN
مكان النشر وتاريخه	مركز بروكينغز الدوحة، BROOKINGS DOHA CENTER، كانون الأول/ ديسمبر 2020
رابط الدراسة	https://2u.pw/Wirp7
عدد الكلمات	12052
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

(*) - الآراء الواردة في هذه المادة لا تمثل آراء المركز ولا مواقفه من القضايا المطروحة.

*- **رانج علاء الدين**: هو زميل زائر في مركز بروكينغز الدوحة وزميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكينغز. وهو مدير مبادرة الحروب بالوكالة، وهي مشروع تابع لمؤسسة كارنيغي حول الحرب بالوكالة وبناء السلام في الشرق الأوسط، يركز على سورية والعراق وليبيا واليمن. وهو متخصص في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، والحرب بالوكالة، وإصلاح قطاع الأمن، وبناء السلام في الصراع، كما يقود مبادرة مع مؤسسة كونراد أديناور تركز على إصلاحات القطاع العام في العراق والمنطقة الأوسع.

معهد بروكينغز: مؤسسة غير ربحية تعنى بالسياسات العامة وتتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها. يرمي المعهد إلى إجراء أبحاث معمقة يطرح من خلالها أفكارًا جديدة لحل المشاكل التي تواجه المجتمع على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية.

المحتويات

ملخص تنفيذي 3

مقدمة 5

التحديات الحالية للاستقرار وبناء السلام 10

أسطورة «ما بعد الصراع»: مقترحات ما بعد الصراع الحالي تعزز نظام الأسد..... 10

المشاركة الغربية تفتقر إلى الرؤية السياسية..... 11

مشكلة الاقتراحات/ العروض الحالية..... 13

حوكمة الجيب: دروس من العراق في التسعينيات 15

تطويق النظام والعمل مع المجتمع الدولي 17

احتضان حكم الجيب من دون تقويض السلامة الإقليمية 19

حوكمة الجيوب كرادع وتحفيز وميزة نفوذ..... 23

دور الولايات المتحدة واستخدام القوة: دروس من العراق في التسعينيات 23

جهات فاعلة أخرى: أهمية الإستراتيجية التركية الكردية 26

الخاتمة 30

ملخص تنفيذي

وسط الدمار الذي خلّفته الأعوام التسعة الماضية، تواجه سورية عددًا كبيرًا من التحديات التي تجعل إحلال السلام والأمن في هذا الوقت أمرًا صعبًا، حيث ما تزال البلاد تعاني الصراعَ المستمرّ وآثاره، بسبب وحشية نظام بشار الأسد والجماعات المتطرفة وأمراء الحرب. وفي أفضل الأحوال، يمكن أن تشهد سورية فترات متقطعة من الاستقرار وتهدئة العنف، بسبب الضغوط المحلية والدولية. ومع ذلك، ستظل البلاد، على الأرجح، غارقة في عدم الاستقرار العنيف، وسيبقى سكانها غارقين في البؤس والعوز، بينما يمكّن الصراع الإرهابَ المحلي والدولي، ويمكّن خصوم أميركا مثل روسيا وإيران.

تدافع هذه الورقة التحليلية عن تبني حوكمة الجيوب (المناطق المعزولة)، في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في الشمال الشرقي، وفي المناطق الشمالية الغربية من البلاد، من أجل الحد من زيادة الأزمات الإنسانية، وحماية المدنيين، والتعامل مع التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة وحلفاؤها. ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها احتضان المناطق السورية غير الخاضعة لسيطرة النظام وتبنّيها، ومنع نظام الأسد من استعادة السيطرة على هذه المناطق، من خلال إبقاء قواتهم في مكانها، ودعم هياكل الحكم المحلي، كجزء من إستراتيجية طويلة المدى تركز على التحايل والالتفاف على نظام الأسد، وتحويل هذه المناطق إلى مواطن سلام واستقرار. إن المضيّ في هذا العمل، الذي سيشار إليه من الآن فصاعدًا باسم «حوكمة الجيوب/ المناطق المنعزلة»، هو الطريقة المثلى لمنع النظام من ارتكاب مزيد من الفظائع، وتأمين سلام دائم، وتوفير راحة من الصراع. بالاعتماد على مثال شمال العراق في تسعينيات القرن الماضي، توضح هذه الورقة أن تسخير حوكمة الجيوب يمكن أن يوفر سلامًا مستدامًا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، ويحمي على الأقل بعض شرائح السكان السوريين، مع ضمان ألا تأتي أي تسوية في مرحلة ما بعد الصراع بأيّ غطاء قانوني أو سياسي لمزيد من انتهاكات النظام.

وبدلًا من الدعوة إلى استعادة حكم النظام في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تتخذ تدابير لجعل ترتيبات الحكم الذاتي الحالية أكثر فاعلية، وأكثر عونًا لتحقيق السلام والحكم المستدامين. وينبغي أن يشمل هذا الأمر الاعتمادَ على استخدام القوة في الدفاع عن النفس، لردع فظائع النظام وتعديه على المناطق التي لا يسيطر عليها اليوم. ستكون السياسات الأميركية في سورية أكثر استدامة وصدقية، عند الصديق والعدوّ، إذا كانت مدعومة بإستراتيجية الجيب/ المنطقة المعزولة، التي توفر مجموعة من المبادئ التوجيهية للمشاركة الأميركية. وستجلب مثل هذه المبادئ الاستقرار السياسي الذي تشتد الحاجة إليه في بيئة متقلبة يسودها عدم اليقين بمستقبل القوات الأميركية في البلاد.

ترسم هذه الورقة شكل هذه المبادئ التوجيهية ومعاييرها، وتتناول احتمال أن تستغلّ مجموعات معيّنة هذه الجيوب، عبر تداعيات ضارة على الاستقرار المحلي، حيث إن المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام لها تحدياتها الخاصة، منها الصراع البيني بين المتمردين وداخل المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام لديها أوجه قصور خاصة بها، مثل هياكل الحكم المحلي التي تسيطر عليها السلطات الكردية والقبائل العربية وائتلاف قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وعلى الرغم مما قيل، من الضروري إشراك سورية بطريقة تعكس واقع البلاد بعد تسعة أعوام من الحرب، بدلًا من فرض مخططات بديلة. تتمتع الجيوب التي يسيطر عليها المتمردون في سورية بالحكم الذاتي فعليًا، حيث ظهرت هياكل إدارية لامركزية ومحلية وتبلورت خلال الصراع. إن ترسيخ حكم الجيوب ضمن إستراتيجية طويلة الأجل سيعزز مرونة هذه الهياكل، ويخفف من التحديات التي يفرضها الصراع، ويُعيد ترسيخ السلام والأمن، من خلال تعزيز التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية، وزرع اليقين السياسي في الجيوب من خلال هذه العملية، وإرساء قواعد الانطلاق لنظام سياسي واقتصادي طويل الأمد. سيساعد هذا في الحدّ من آثار الصراع من الدرجة الثانية والثالثة للصراع، مع إعداد المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام بشكل أفضل لمواجهة أزمات غير متوقعة، مثل جائحة (كوفيد -19) وتحسين قدرتها على احتجاز المقاتلين الجهاديين الأجانب الذين أُسروا في أثناء حملة مكافحة الدولة الإسلامية (داعش). ترفض هذه الورقة التحليلية المقترحات الانتقالية لما بعد الصراع التي قدمتها كل من محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة وروسيا، باعتبارها من غير المرجح أن توفر نتائج شاملة بعد الصراع. وتعترض على تقاسم السلطة والحكم اللامركزي كجزء من تسوية ما بعد الصراع، لأن هذا الأمر يحتاج إلى مستوى من التنسيق مع النظام (أو الخضوع له) لم يتحقق بعد. وستُسرع هذه الخيارات إما في توطيد النظام، وإما في توفير ستار من الدخان لاستمرار فظائع النظام، أو ستفشل في استيعاب تعقيدات المشهد السياسي والأمني في سورية.

مقدمة

بدأ الصراع المستمر في سورية منذ تسعة أعوام، على شكل انتفاضة مدنيّة، لكنه تحول إلى حرب أهلية كاملة أسفرت عن مقتل مئات الآلاف، وتشريد الملايين، وتدمير واسع النطاق للبلدات والمدن [1]. وقد ولّد هذا الصراع مجموعة من الجماعات الإرهابية الجهادية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ وعدد كبير من الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية الطائفية والمحلية والعابرة للحدود؛ ومشهدًا لصراع بالوكالة والمنافسة الإقليمية؛ ونظام وحشي صامد في دمشق.

أقرّ المجتمع الدولي، ومن ضمنه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأن الحل السياسي هو النهاية الوحيدة القابلة للحياة لهذا الصراع [2]. وفي غضون ذلك، يعتقد نظام الرئيس بشار الأسد أنه يكسب الحرب ويرفض التسوية السياسية. لقد استعاد نظام الأسد جميع المناطق، باستثناء إدلب وشمال حلب، الخاضعتين لسيطرة جماعات معارضة تعمل تحت دائرة نفوذ تركية، وشمال شرق سورية، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد بدعم من القوات الأميركية [3].

شهد شمال سورية تحولًا كبيرًا على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية. في السابق، كان ما يقرب من (2000) جندي أميركي مع «قوات سوريا الديمقراطية» يسيطرون على مناطق شرق الفرات مثل تل أبيض ورأس العين، حيث أدارت هذه المناطق تحت رعاية الحملة التي قادتها الولايات المتحدة لهزيمة داعش [4]. لكن هذا الوضع تغير في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عندما أعلن دونالد ترامب، الرئيس الأميركي، أنه سيسحب القوات الأميركية بالكامل، وهو الإعلان الذي تبعه تدخل تركي دراماتيكي، أعطته الولايات المتحدة ضمنيًا

(1) - حسب الناشطين، بلغ إجمالي عدد القتلى (560) ألف شخص. توقفت الأمم المتحدة عن تعداد القتلى في عام 2016، عندما كان عدد القتلى (400) ألف، وأصبح التحقق من الأرقام صعبًا للغاية. انظر «نشطاء يزعمون مقتل (560) ألف شخص في سورية منذ 2011»، صحيفة The National, 11 كانون الأول/ ديسمبر 2018،

https://2u.pw/olPJT

وانظر أيضًا: ميغان سبيسيا، في صحيفة نيويورك تايمز: «كيف ضاعت حصيلة القتلى في سورية في ضباب الحر»، نيويورك تايمز، 13 نيسان/ أبريل 2018،

The New York Times, April13, 2018, https://2u.pw/ZFzrS

(2) - European Union External Action Service (EEAS), "EU response to the Syrian crisis," Factsheet, September 24, 2018, https://2u.pw/mjzsi

(3) - Patrick Cockburn, "Turkey accused of recruiting ex-Isis fighters in their thousands to attack Kurds in Syria," The Independent, February 7, 2018, https://2u.pw/VeBhr

(4) - Seth Harp, "Is the Trump Administration Pivoting the Fight in Syria Toward a War with Iran?" The New Yorker, November 26, 2018, https://www.newyorker.com/news/dispatch/is-thetrump-administration-pivoting-the-fight-in-syria-toward-a-war-with-iran/; President Donald Trump announced the withdrawal of U.S. troops from these areas but it is still unclear whether the United States will draw down or substantially reduce its deployment. See also Thomas Gibbons-Neff and Eric Schmitt, "Pentagon Considers Using Special Operations Forces to Continue Mission in Syria," The New York Times, December 21, 2018,
https://www.nytimes.com/2018/12/21/us/politics/pentagon-syria-iraq-kurds.html.

الضوء الأخضر. بدأت تركيا عملية «نبع السلام»، وسيطرت على الأراضي التي كان يسيطر عليها الأكراد بين منطقتي تل أبيض ورأس العين، بناءً على عملية «درع الفرات» عام 2016، التي طردت خلالها تنظيم الدولة الإسلامية من المنطقة الواقعة بين منطقتي جرابلس والباب، ومنعت قوات سوريا الديمقراطية من التقدم. بالإضافة إلى عملية «غصن الزيتون» 2018، التي استولت فيها على عفرين التي كانت خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية [5]. انطلقت عملية «نبع السلام» لتطهير مقاتلي وحدات حماية الشعب (YPG) من شريط عمقه بين (30 إلى 32) كيلومترًا وطوله (440) كيلومترًا، في شمال شرق سورية. ومع ذلك، فقد تبع تلك العملية وقف إطلاق النار بوساطة أميركية بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، ثم تبعه، وحلّ محله، وقف إطلاق نار روسي تركي، وافقت عليه وحدات حماية الشعب ودمشق [6]. نصّت شروط وقف إطلاق النار هذا على أن تكلّف الشرطة العسكرية الروسية وحرس حدود النظام السوري بمراقبة منطقة تمتد (30) كيلومترًا جنوب الحدود التركية السورية. وسمح وقف إطلاق النار بتسيير دوريات تركية روسية مشتركة على طول الحدود بأكملها، بعمق (10) كيلومترات داخل سورية، باستثناء القامشلي، المدينة الحدودية وعاصمة الأمر الواقع للأكراد السوريين. ومع ذلك، لا يمكن لتركيا القيام بدوريات في المنطقة الحدودية إلا برفقة أفراد روس [7].

إلى جانب الشريط الحدودي بعمق 30 كيلومترًا، أبقت الولايات المتحدة على قوة عسكرية، في المنطقة التي تشمل محافظتي الحسكة ودير الزور الغنيتين بالنفط، لحماية حقول النفط التي استولت عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتوفير الأمن لقوات سوريا الديمقراطية وللسكان المحليين، مقابل دعم هذه المناطق للشراكة بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) [8]. في وقت كتابة هذا الورقة التحليلية، لا يزال هناك ما لا يقل عن (500) جندي أميركي في البلاد [9]. تواصل قوات سوريا الديمقراطية القيام بدور أمني مهم في الشمال الشرقي، بعيدًا عن منطقة تل أبيض/ رأس العين الحدودية. تسيطر الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية على مساحة من الأراضي، تمتد من حقول النفط في دير الزور إلى تلك الموجودة في الحسكة حتى معبر سيمالكا الحدودي مع العراق. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه يؤسس طريقًا إستراتيجيًا للإمداد البري عبر معبر سيمالكا/ فيش خابور الحدودي مع شمال العراق.

في شباط/ فبراير 2020، أطلقت تركيا حملة عسكرية في إدلب لتبديد محاولة سورية روسية مشتركة للسيطرة على المحافظة وحماية نقاط المراقبة التركية من هجوم عسكري سوري (وكذلك لإنشاء منطقة آمنة للمهجرين في إدلب). أرادت تركيا -بالإضافة إلى ذلك- وقف موجة جديدة من اللاجئين من سورية الذين

(5) - Andrew Wilks, "Turkey's military operation in Syria: Biggest winners and losers," Al Jazeera English, November 9, 2019, https://www.aljazeera.com/news/2019/11/9/turkeysmilitary-operation-in-syria-biggest-winners-and-losers.

(6) - International Crisis Group (ICG), "Steadying the New Status Quo in Syria's North East," Briefing no. 72, November 27, 2019, https://2u.pw/RH2ze

(7) - Ibid.

(8) - Abbie Cheeseman, "US sends reinforcements to Syria to protect oil fields," The Telegraph, October 25, 2019, https://2u.pw/d2q3J

(9) - Eric Schmitt, "Top General in Middle East Says U.S. Troop Levels Will Drop in Iraq and Syria," The New York Times, August 12,2020,https://www.nytimes.com/2020/08/12/world/middleeast/american-troops-iraq-syria.html.

يعبرون حدودها.

لا تخلو المناطق التي ظلت غير خاضعة لسيطرة النظام من مشكلات، ولكن لديها هياكل حوكمة قائمة وعاملة، حيث تبقى مناطق مثل الشمال الشرقي الأكثر استقرارًا من البلاد، وهي مناطق تمتعت فيها المجتمعات المحلية ببعض الراحة من الصراع الممتد منذ تسعة أعوام. إن التنازل عن تلك المناطق للنظام واستعادة سيادته عليها سيجلب مشكلات أكثر ما سيجلبه من حلول. للبناء على هذا، ولتجنب المزيد من الأزمات الإنسانية وحماية المدنيين ومعالجة مجموعة من التهديدات، ينبغي على الولايات المتحدة وحلفائها احتضان وتبني المناطق السورية غير الخاضعة لسيطرة النظام، ومنع نظام الأسد من استعادة السيطرة عليها، من خلال الحفاظ على القوات الموجودة هناك، ودعم هياكل الحكم المحلي. إن مسار العمل هذا، الذي سيشار إليه من الآن فصاعدًا باسم «حوكمة الجيوب»، هو أفضل طريقة لمنع النظام من ارتكاب مزيد من الفظائع، وتأمين سلام دائم، وتوفير راحة من الصراع، على الأقلّ لبعض شرائح السكان السوريين.

ستكون عملية إعادة إرساء السلام والأمن في سورية وإعادة بناء البلد أمرًا صعبًا. سياسيًا، تستند الإستراتيجيات الأميركية والأوروبية تجاه سورية بشكل عام على تسوية دستورية وانتخابات حرة ونزيهة [10]. ويطالب الاتحاد الأوروبي بالمساءلة عن جرائم الحرب، بهدف تسهيل تحقيق عملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية [11]. بينما أقام النظام انتخابات برلمانية في تموز/ يوليو 2020، تميزت بالفساد والاحتيال وصعود حلفاء النظام، ومنهم أمراء الحرب ورؤساء الميليشيات الأقوياء. ليس من المستغرب أن يكون الرابحون والخاسرون من أشد المؤيدين للرئيس الأسد. بموجب اللوائح الانتخابية في سورية، يجب أن تتحرى أجهزة الأمن عن المرشحين، لتضمن وجود مجلس تشريعي موالٍ ومخلص ومطيع [12]. وعلى ذلك؛ من غير المعقول إجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل القريب.

علاوة على ذلك، يفتقر الغرب إلى آليات التحفيز والإنفاذ الكافيتين لتعزيز بيئة مواتية لبناء السلام في سورية. قد يبدو احتمال الحصول على مليارات الدولارات، من أموال إعادة الإعمار، أمرًا يغري النظام بتقديم تنازلات كبيرة؛ ومع ذلك، فإنه لن يفعل ذلك على حساب بقائه أو سلطته. لقد أدت العقوبات التي فُرضت على سورية في 17 حزيران/ يونيو 2020، من خلال قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية، إلى زيادة ضعف النظام الاقتصادي، وتقليص النشاط الاقتصادي المحلي والعابر للحدود. وعلى الرغم مما قيل، يمكن الالتفاف على مثل هذه العقوبات، إذ إنها لا تشكل أي تهديد وجودي كافٍ لجعل النظام يغير سلوكه.

من المحتمل جدًا، على سبيل المثال، أن يكون لدى النظام السوري بالفعل إمكانية الوصول إلى موارد مالية غير معلن عنها وغير مشروعة، تسمح له بالتخفيف من تأثير مثل هذه العقوبات على مؤيديه. في

(10) - Liz Sly and Asser Khattab, "Syria's elections have always been fixed. This time, even candidates are complaining," The Washington Post, July 22, 2020, https://2u.pw/yOQH6

كانت نتائج الانتخابات في سورية معروفة سلفًا، واليوم حتى مع تشكي المرشحين (واشنطن بوست)، وأيضًا، إحاطة وزارة الخارجية الأميركية مع المبعوث الخاص للتحالف الدولي لمكافحة داعش، جيمس جيفري.

See also U.S.Department of State, "Briefing With Special Representative for Syria Engagement and Special Envoy to the Global Coalition to Defeat ISIS Ambassador James Jeffrey An Update on Syria," Special Briefing, August 13, 2020, https://2u.pw/dQu6a.

(11) - EEAS, "EU response to the Syrian crisis."

(12) - Ibid. Sly and Khattab, "Syria's elections have always been fixed."

الواقع، أثبت التاريخ أن مرونة الأنظمة الاستبدادية وصمودها أمام مثل هذه الأمور لا ينبغي التقليل من شأنها، كما صورها بشكل ملحوظ نظام البعث في العراق خلال فترة التسعينيات، وحملة الضغط القصوى المستمرة ضد إيران، والعقوبات التي استمرت عقودًا على كوبا. وستفشل العقوبات من تلقاء نفسها في تحقيق نتيجة منشودة، ما لم تقتنع إيران وروسيا بضرورة فرض انتقال للسلطة، أو لم تقدرا الحاجة الملحة إلى تأمين ترتيبات حقيقية لتقاسم السلطة والتشارك في الحكم. لقد أدانت روسيا العقوبات، وأرسلت في 7 أيلول/ سبتمبر 2020، وزير خارجيتها سيرغي لافروف إلى دمشق، لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع سورية [13]. روسيا مصممة على مساعدة نظام الأسد في الالتفاف على العقوبات وتخفيف تداعياتها. وإيران، من جانبها، تعدُّ سورية منطقة نفوذ حاسمة محورية لقدرات الردع في المنطقة، وبذلك لا يمكن الخضوع وتسليمها لمنافسيها.

في نهاية المطاف، سيؤدي التنازل عن الجيوب التي يسيطر عليها المتمردون للنظام واستعادة سيادته على هذه المناطق، إلى مشكلات أكثر مما يجلبه من حلول. في الواقع، كانت هذه هي الحال في المناطق الأخرى التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقًا في البلاد ثم عادت إلى سيطرة النظام. تلك المنظمات التي دعمت سابقًا استعادة سلطة النظام في المناطق التي فقدها سابقًا، تندم على هذا الدعم. على سبيل المثال، دعت منظمة حلّ النزاعات الرائدة، وهي مجموعة الأزمات الدولية، في البداية نظام الأسد إلى إعادة تأكيد سيطرته في الجنوب الغربي؛ ومع ذلك، بعد ستة أشهر من سيطرة النظام، أقرت مجموعة الأزمات الدولية بحقيقة أن دمشق أعادت ترسيخ الحكم الاستبدادي، وسمحت للميليشيات المتحالفة مع إيران بإقامة وجود لها بالقرب من خط الهدنة مع إسرائيل [14].

بدلًا من الدعوة إلى استعادة حكم النظام على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية التعامل مع الصراع كما هو، واتخاذ تدابير لجعل ترتيبات الحكم الذاتي القائمة أكثر فاعلية وأكثر ملاءمة لتحقيق السلام والأمن. ومن هذا المبدأ، تقترح ورقة التحليل هذه إطارًا يحتضن ويتبنى حكم الجيوب، ويسعى إلى إشراك هياكل الحكم القائمة كما هي، حيث يؤدي ذلك إلى الالتفاف على نظام الأسد بشكل فعال. وتدافع الورقة أيضًا عن استمرار الاعتماد على استخدام القوة لضمان درجة من النفوذ الذي يحمي المجتمعات المحلية، بحيث يمكن تسخيره لممارسة الحق في الدفاع عن النفس والحفاظ على الشمال الشرقي كمنطقة عدم تعدي، كما هي عليه حاليًا. لا يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها بالضرورة الاختيار بين حملة عسكرية موسعة أو انتشار عسكري مخفض بشدة. هناك حل وسط معقول ومعتدل، يمكن أن يكون فعالًا للغاية ويخفف بالفعل من تداعيات الصراع المستمر.

بالاعتماد على مثال شمال العراق في التسعينيات، توضح هذه الورقة التحليلية كيف يمكن لتسخير حكم الجيوب أن يؤمن سلامًا دائمًا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. لا تزال المناطق الخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة هي الأكثر استقرارًا في سورية، حيث وفرّت للسكان المحليين بعض الراحة من الصراع؛ ومن المنطقي أيضًا أن تركز مقترحات السياسة للولايات المتحدة وحلفائها بشكل طبيعي على المجالات التي يكون لهم فيها تأثير ونفوذ كبيرين. على الرغم من أن تركيز هذه الورقة ينصب على المناطق التي

(13) - Reuters, "Syria seeks Russian investment as U.S. sanctions hammer economy," September 7, 2020, https://2u.pw/D5BQ3.

رويترز، «سورية تسعى إلى الاستثمار الروسي بينما دخلت العقوبات الأميركية مرحلة مضايقة الاقتصاد».

(14) - ICG, "Lessons from the Syrian State's Return to the South," Report no. 196, February 25, 2019, https://2u.pw/qVRqC.
مجموعة الأزمات الدولية، «دروس من عودة النظام السوري إلى الجنوب»، 25 شباط/ فبراير 2019.

تديرها الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية، حيث تتمتع الولايات المتحدة وحلفاؤها بنفوذ اسمي، فإنها تؤكد أن حكم الجيوب في الشمال الشرقي يمكن أن يكون سابقة للانخراط والتأثير وتوجيه المناطق الأخرى غير الخاضعة لسيطرة النظام، مثل إدلب، نحو نتائج تحقق الاستقرار، ولمنع النظام من اكتساب مزيد من مواطئ قدم.

إن حوكمة الجيوب محفوفة بالتحديات؛ فالمنظمات الإنسانية المحلية والدولية في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام لديها أوجه قصور خاصة بها، مثل هياكل الحكم المحلي التي تهيمن عليها أو تسيطر عليها السلطات الكردية والقبائل العربية وائتلاف (قسد). ومع ذلك، فإن الخيارات البديلة إما أن تسرّع من ترسيخ سلطة النظام وإما أن تفشل في استيعاب تعقيدات المشهد السياسي والأمني في سورية. من الضروري إشراك سورية بطريقة تعكس واقع البلاد بعد تسعة أعوام من الحرب. تتمتع الجيوب التي يسيطر عليها المتمردون في سورية بالحكم الذاتي بالفعل، حيث ظهرت هياكل إدارية لامركزية ومحلية وتبلورت خلال الصراع. إن ترسيخ حكم الجيوب ضمن إستراتيجية طويلة الأجل سيخفف من التحديات التي يفرضها الصراع، ويعيد إرساء السلام والأمن في تلك المناطق، من خلال تعزيز التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية، وضخّ اليقين السياسي في تلك الجيوب، وتعزيز مرونة الهياكل الحاكمة وصمودها، و إرساء أسس لنظام سياسي واقتصادي طويل الأمد. في الواقع، من وجهة نظر المسؤولين الأميركيين والأوروبيين، تعدُّ الاستدامة قضية مفتاحية تشدد على توفير الموارد التي تهدف إلى تخفيف المعاناة: في المناطق التي يسيطر عليها النظام، ستعمل الموارد على تمكين النظام لأنه سيصادرها؛ وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، يتمتع الغرب على الأقل بالتأثير والسلطة التقديرية لتشكيل ملامح الحوكمة وبناء السلام، من خلال توجيه المساعدات والموارد التي يوفرها لهذه المناطق، إذ يضمن ذلك إنفاق هذه الموارد على المنازل والمدارس أو المشافي، الأمر الذي يمكن يفيد السكان المحليين [15].

(15) - Human Rights Watch (HRW), "Rigging the System: Government Policies Co-opt Aid and Reconstruction Funding in Syria," Report, June 28, 2019, https://2u.pw/sxATF.

هيومن رايتس ووتش (HRW)، «آلاعيب النظام: سياسات الحكومة اختيار المساعدة وتمويل إعادة الإعمار في سورية»، تقرير، 28 حزيران/يونيو 2019.

التحديات الحالية للاستقرار وبناء السلام

هناك نوعان من التحديات الشاملة التي تواجه المجتمع الدولي في محاولته وضع إطار عمل طويل الأجل للسلام والاستقرار وجهود إعادة الإعمار في سورية: الأول احتمال عودة الصراع؛ والثاني سوء استخدام النظام لموارد إعادة الإعمار لتعزيز سلطته. لا يوجد سوى مؤشرات قليلة للقول بأن جماعات المعارضة لن تحاول تنشيط جهودها لإسقاط النظام في الأعوام المقبلة. قد يؤدي هذا في المستقبل إلى خلق الظروف لجولة أخرى من الحرب الأهلية الكاملة. في الواقع، تُظهر الدراسات أن أكثر من نصف البلدان المتضررة من الحرب الأهلية منذ عام 1945 قد عانت انتكاسة إلى الصراع العنيف -وفي بعض الحالات أكثر من مرة- بعد إحلال السلام [16]. تُظهر الصراعات الأخيرة في المنطقة، مثل الاضطرابات المستمرة وعدم الاستقرار العنيف في العراق، أن تأثيرات الدرجة الثانية للصراع، جنبًا إلى جنب مع استمرار التدهور الاجتماعي والاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية والتوترات العرقية أو الدينية، إضافة إلى التدخل الخارجي والفظائع الإنسانية، من المرجح أن تبقى مستمرة في المستقبل المنظور وتوفّر الظروف لاستمرار المواجهات المسلحة.

أسطورة «ما بعد الصراع»: مقترحات ما بعد الصراع الحالي تعزز نظام الأسد

في حين أن المصالحة تعدُّ عمومًا واحدة من الركائز المفتاحية للانتقال في مرحلة ما بعد الصراع، فإنها قد تعني في سورية إما إخضاع النظام لجماعات المعارضة وإما، بالنسبة إلى أولئك الذين تجرؤوا على الدفاع عن أنفسهم، القمع والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان [17]. لقد استخدم النظام بالفعل مبادرات إدارة الصراع وإعادة الإعمار وبناء السلام، كأدوات قسرية لإعادة تأكيد هيمنته واستعادة السيطرة على البلاد، وبدأ العمل مع شركائه في عملية رسمية من النهب والابتزاز والعقاب وترتيب استمرار تلك العملية. لقد استهزأ النظام السوري بالمساعدات الدولية، وحوّل الأموال إلى مشاريع تعزز مكانته، بدلًا من المجتمعات التي هي بحاجة إلى المساعدات الإنسانية [18]. على سبيل المثال، وثقت (هيومن رايتس ووتش) أن النظام ينتقي

(16) - Uppsala Conflict Data Program (UCDP) and Peace Research Institute Oslo (PRIO), "UCDP/PRIO Armed Conflict Dataset: v.4 2014a, 1946–2013," accessed December 7, 2020, https://www.prio.org/Data/Armed-Conflict/UCDP-PRIO/.

(17) - انظر على سبيل المثال، حايد حايد، «تفاصيل صفقات المصالحة» تكشف كيف أنها أي شيء سوى المصالحة، تشاتام هاوس، تحليل، آب/ أغسطس 2018،
https://2u.pw/spxEO.
وأيضًا، إيما بيلز، «مصالحات سورية القاسية» ديلي بيست، Daily Beast، 21 نيسان/ أبريل 2017،
https//:www.thedailybeast.com/syrias-cruel-reconciliations;
وماريكا سوسنوفسكي، «حصار، وقصف، واستعادة: اتفاقيات المصالحة في سورية»، ميدل إيست آي، 28 آذار/ مارس 2018،
https//:www.middleeasteye.net/opinion/besiege-bombard-retake-reconciliation-agreements-syria.

(18) - Reinoud Leenders, "UN's $4bn aid effort in Syria is morally bankrupt," The Guardian, August 29, 2016, https://www.theguardian.com/world/commentisfree/2016/aug/29/uns-4bn-aid-effort-in-syria-is-morally-bankrupt.
رينود ليندرز، «جهود مساعدات الأمم المتحدة البالغة (4) مليارات دولار في سورية مفلسة أخلاقيًا، الغارديان، 29 آب/ أغسطس 2016

المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار، من أجل ترسيخ سياساته القمعية [19].

وفي الوقت نفسه، يوفر القانون السوري رقم (10)، الذي أُقرَّ في نيسان/ أبريل 2017، الإطار القانوني لمشاريع التنمية الضخمة التي يقودها النظام وهي تشمل هدم الأحياء. ينص القانون (10) على منح السوريين (30) يومًا لتسجيل ممتلكاتهم لدى الحكومة قبل أن تتعرض للمصادرة. لقد صُمم القانون رسميًا لتشجيع تسجيل الممتلكات غير المسجلة سابقًا، لكن غالبية المهجرين داخليًا وخارجيًا البالغ عددهم 13 مليون شخص غير قادرين على الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام [20]. وقد تعرّض القانون لانتقادات من قبل جماعات حقوق الإنسان، بسبب قدرته على تجريد ملايين السوريين من ممتلكاتهم [21]. وإضافة إلى ذلك، يكشف النظام تهجير السكان من خلال تجنيس مقاتلي الميليشيات الشيعية الأجنبية الذين قاتلوا إلى جانبه [22]. إن التجريد المستمر لملايين السوريين من ممتلكاتهم وتهجيرهم القسري أنتج تغييرات ديموغرافية تسمح للنظام بتغيير تركيبة الأحياء والمجتمعات وإسكان مؤيديه فيها، وبخاصة من خلال سيطرته وتأثيره على المشاريع التنموية واسعة النطاق الجارية حاليًا. وقد أشار المسؤولون الأوروبيون إلى هذا بكونه سياسة إعادة الإعمار «الحصرية والتمييزية» [23].

المشاركة الغربية تفتقر إلى الرؤية السياسية

أعلنت العواصم الغربية الكبرى أنها لن تساعد في إعادة إعمار سورية بمئات المليارات من الدولارات من الموارد، حتى يوافق النظام على عملية انتقالية، يوافق الأسد فيها على أن يتخلى عن السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة [24]. ومع ذلك، لا تزال مشاركة الغرب الحالية في سورية بعيدة عن أي إستراتيجية متماسكة يمكنها من استخدام نفوذها المحدود على نظام الأسد والتخفيف من مشهد الصراع بصورة أوسع. إن الافتقار إلى الإستراتيجية يجعل استغلال النظام عملية إعادة الإعمار أمرًا مرجحًا. وإن عملية

(19) - HRW, "Rigging the System«.

تلاعب النظام

(20) - بول ماكلوغلين، «ملايين السوريين يخشون فقدان منازلهم بسبب قانون المصادرة الجديد لنظام الأسد»، العربي الجديد، 5 كانون الثاني/ يناير 2018،
https//:www.alaraby.co.uk/english/indepth/1/5/2018/syrian-refugees-the-biggest-losers-with-regimes-confiscation-law.

(21) - Asser Khattab, "Threat of Syrian home demolitions sparks anger over redevelopment," Financial Times, December 9, 2018, https://www.ft.com/content/8b44a17c-e2ae-11e8-a6e5-792428919cee.
آسر خطاب، «التهديد بهدم منازل سوريين يثير الغضب بخصوص إعادة التطوير»، الفاينانشيال تايمز، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018.

(22) - Seth J. Frantzman and Juliane Helmhold, "Report: Syrian regime grants citizenship to Iranians, Hezbollah fighters" The Jerusalem Post, November 25, 2018, https://2u.pw/3t1sD.
سيث ج.فرانتزمان وجوليان هيلمولد، «تقرير: النظام السوري يمنح الجنسية للإيرانيين ومقاتلي حزب الله» جيروزاليم بوست، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

(23) - مجموعة الأزمات الدولية، «تثبيت الوضع الجديد الحالي».

(24) - «القادة يطالبون بإحراز تقدم في الدستور السوري الجديد»، الفاينانشيال تايمز، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2018،
https//:www.ft.com/content025/a23e8-da1911-e89-f0438-d397e6661c.

إعادة الإعمار، إذا تم القيام بها، يمكن أن تعزز ديناميكيات الصراع، وتديم العنف الذي أُبتليت به البلاد، وتُرسّخ الانقسامات المحلية، وتُعزّز جهود ترسيخ النظام [25]. وعندئذ، ستكون للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين قدرات محدودة للتأثير فعليًا على هذه العملية، إذا كانت ستتم بدعم دولي [26].

طوال فترة الصراع، شارك الغرب في كثير من الأحيان في صنع سياسات مترددة، باستثناء سياسته المتمثلة في عدم التشارك مع النظام حتى تبدأ عملية انتقال موثوقة وذات صدقية. بعد عام 2014، ازداد تركيز المشاركة مع سورية على هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتقول **فرانسيس براون** (باحثة في معهد كارنيغي) إن برامج تحقيق الاستقرار تعثرت. حدث هذا بسبب الارتباك في مسألة مبادرات المجالس المحلية: أهي تدافع عن سياسة تعطي الأولوية لهزيمة الأسد أم أنها «نتيجة إعادة هيكلة النظام، حيث سينقل نظام الأسد من خلالها السلطة إلى المجالس المحلية» [27].

أصبحت التحديات التي تواجه الغرب أكثر أهمية، في ضوء حقيقة أن موازين القوى في سورية هي غالبًا لصالح نظام الأسد وداعميه روسيا وإيران. علاوة على ذلك، فإن مهمة إعادة الإعمار لا تساعدها «نزعة أمراء الحرب warlordism» المستوطنة في سورية وترسيخ اقتصاد الحرب، حيث يستفيد اللاعبون المحليون الأقوياء من استمرار حالة الفوضى، ويخاطرون بخسارة الأعمال المربحة في حالة استقرار البلاد. يشمل الصراع أيضًا عددًا كبيرًا من الجماعات المسلحة المحلية والعابرة للحدود التي تتكون من عشرات الآلاف من الجهات الفاعلة المتباينة التي تتمتع بنفوذ كبير وتتولى قيادة قوات كبيرة.

(25) - وفقًا لكُتيب معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) ومعهد عمليات حفظ السلام والاستقرار بالجيش الأميركي الذي أقرته وزارة الخارجية ، يُعرَّف «الاستقرار» بأنه «إنهاء أو منع تكرار الصراع العنيف وخلق الظروف الطبيعية للنشاط الاقتصادي والسياسة اللاعنفية»، بينما تشير عملية «إعادة الإعمار» إلى «عملية إعادة بناء البنية التحتية السياسية والاجتماعية الاقتصادية والمادية المتدهورة أو المتضررة أو المدمرة لبلد أو إقليم لإنشاء أساس للتنمية طويلة الأجل». راجع «المبادئ التوجيهية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار»، 2009،
https//:www.usip.org/sites/default/files/guiding_principles_full.pdf.

(26) - لدى بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا، عددٌ غير محدد من القوات الخاصة المتمركزة حاليًا في سورية.. أفادت التقارير أن فرنسا لديها (1100) جندي في كل من العراق وسورية، وتقدم الدعم اللوجستي والتدريب والمدفعية الثقيلة والدعم الجوي. انظر باتريك وينتور، «أوروبا ترد بقلق على استقالة وزير الدفاع الأميركي»، الغارديان، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2018،
https//:www.theguardian.com/us-news/2018/dec/21/europe-responds-with-alarm-to-usdefense-secretarys-resignation.

(27) - فرانسيس براون ، «معضلات المساعدة على الاستقرار: حالة سورية»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ورقة، 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2018،
https//:carnegieendowment.org/26/10/2018/dilemmas-of-stabilization-assistance-case-of-syria-pub77574-.

مشكلة الاقتراحات/ العروض الحالية

ترفض هذه الورقة المقترحات الانتقالية لما بعد الصراع التي قدّمتها محادثات السلام: تلك التي تقودها الأمم المتحدة، وتلك التي تقودها روسيا -ومن ضمنها صياغة الدستور وتقاسم السلطة والانتخابات- باعتبارها من غير المرجح أن توفر نتائج شاملة وتشاركية بعد الصراع، على الأقل حتى يتم التأكد من أن هذه لن تعزز نظام الأسد. إن فكرة تقاسم السلطة والتشارك في الحكم هي أمرٌ كريه بالنسبة إلى الأسد والأجهزة الأمنية السورية، اللذين يتمثل هدفهما على المدى القصير والمتوسط في تعزيز سلطتهما. من غير المتوقع أن يسمح النظام للجماعات غير المتحالفة معه بتشكيل ملامح الدولة والهياكل الحاكمة التي ستقرر مصير البلاد. سيستدعي تقاسم السلطة والتشارك في الحكم أيضًا، من جماعات المعارضة وقطاعات كبيرة من السكان، التنسيق مع النظام أو الخضوع له، وهو أمرٌ لا يلاقي قبولًا منهم.

اقترح البعض **اللامركزية**، كوسيلة لتمكين انتقال قابل للتطبيق والحياة في مرحلة ما بعد الصراع. يتصور هذا الاقتراح أن تتحرك المجالس المحلية في سورية إلى الأمام، ضمن حدود الدولة السورية (التي سيحددها ويشكلها ويفرضها بفاعلية النظام) بدرجة من الاستقلالية التي تمكن من الانتقال نحو الاستقرار [28]. المشكلة في هذه الخطة هي أنه لا يوجد مستوى كافٍ من الإجماع بين النظام والجهات الفاعلة غير النظامية التي يمكن أن تمكّن من الانتقال السلمي القابل للحياة إلى إطار لامركزي. سواء كانت **اللامركزية السياسية** (التي يمكن أن تمنح السوريين أو ممثليهم المنتخبين مزيدًا من السلطة في صنع القرار العام، ومن ضمن ذلك السياسات والتشريعات)، أو **اللامركزية المالية** (التي تمنح استقلالية كبيرة في الإيرادات والنفقات للحكومات المحلية)، أو **اللامركزية الإدارية** (التي يمكن أن تضع التخطيط ومسؤوليات التنفيذ في أيدي موظفي الخدمة المدنية المحليين والموظفين المدنيين المحليين الخاضعين للولاية القضائية للحكومات المحلية المنتخبة)، أو الفيدرالية (التي يمكن أن تضفي الطابع المؤسسي والدستوري على استقلالية الوحدات الإقليمية)، فإن أسلوب الحكم المقترح متعدد المستويات، ويستدعي التعاون على مستويات مختلفة من الحكم، وفي جوهره على أساس التعايش الذي تؤكده القيم والأهداف المشتركة. وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك عناصر حقيقية وذات صدقية وشرعية من الحكم المشترك والحكم الذاتي الإقليمي التي يجب أن تكون مُفوضة قانونيًا أو دستوريًا حتى تؤتي ثمارها حقًا. في ظل الوضع الحالي، هناك احتمال محدود لتسوية دستورية توافق عليها جميع أطراف الصراع وتلتزم بها، إذ لم تسفر محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو التي تقودها روسيا عن نتائج مشجعة. والأهم من ذلك أن المحللين غير قادرين على الجدال بصورة معقولة ومنطقية: لماذا يبرز نظام الأسد فجأة كمفاوض نزيه للسلام ويلتزم بشروط التسوية السياسية والدستورية بعد الصراع في غياب آليات التنفيذ التي تفرضها جهات فاعلة داخلية أو خارجية؟

وبالمثل، يمكن لاتفاق انتقالي، بوساطة المشاركة والموافقة الكاملة من نظام الأسد، أن تجعل النظام ينقل بعض السلطة إلى المستوى المحلي، ولكن من المرجح أن تنتقل هذه السلطة إلى الموالين للنظام. على أي حال، لن يُفسّر هذا (ولا ينبغي تفسيره) على أنه يعكس استعداد النظام للالتزام باللامركزية، بل كإجراء إستراتيجي يعكس قدرته المحدودة وموارده لحكم الدولة بالكامل على المستوى المركزي. في حين أن انتقال

(28) - خضر خضور، «الحروب المحلية وفرصة السلام اللامركزي في سورية» ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ورقة ، 28 آذار/ مارس 2017، https//:carnegie-mec.org/28/03/2017/local-warsand-chance-for-decentralized-peace-in-syria-pub68369-.

السلطة قد يؤدي إلى احتفاظ أعضاء المجالس المحلية الموجودة مسبقًا وغير المتحالفة مع النظام والسلطات الأخرى بأدوارهم في المناطق التي استعادها النظام، فإن السلطة الحقيقية لن تنتقل إلى جهات أخرى غير الموالية للنظام أو أمراء الحرب والميليشيات الذين قاتلوا إلى جانبه.

وكان هناك اقتراح بأن البحث عن حل للصراع وإقامة سلام ذي معنى يجب أن يركز على ديناميكيات القوة بين دمشق ومختلف المحافظات، «كما تتجلى في الشبكات المحلية لأفراد العائلات المحترمة ورجال الأعمال الأثرياء والشخصيات الدينية البارزين والأشخاص المؤثرين الآخرين» [29]. ومع ذلك، فإن مثل هذه المقترحات لا تتصور كيف يمكن أن تبدو مثل هذه العملية، وأين يمكن أن تبدأ، وكيف يمكن أن تستوعب العدد الكبير من الشبكات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة، أو كيف يمكن أن تُحفّز هذه المجالس المحلية على الالتزام بشروط القرار. فضلًا عن أنهم يتجاهلون ويقللون من قدرة نظام الأسد على احتكار السلطة.

(29) - المرجع السابق.

حوكمة الجيب: دروس من العراق في التسعينيات

يجب منع نظام الأسد من الوفاء بتعهده، في حزيران/ يونيو 2016، الذي توعد فيه باستعادة «كلّ شبر» من سورية [30]. الجيوب المتبقية في سورية هي أفضل أملٍ لضمان عدم حصول النظام على تفويض مطلق بشأن مصير الشعب السوري. يمكن للجيوب حماية المجتمعات المحلية، وأن تكون بمنزلة نماذج للحكم الذاتي، ويمكن تسخيرها كمنصات انطلاق للجهود الإنسانية في مناطق أخرى من البلاد.

بعيدًا عن السعي إلى فرض خطط خارجية للحكم الذاتي، تدعو هذه الورقة إلى احتضان وتبني مشهد الجيوب الحالي في سورية كما هو قائم. حيث انبثقت الجيوب السورية بشكل طبيعي من الصراع على مدى الأعوام التسعة الماضية، كنتيجة مباشرة للطبيعة المتشظية للانتفاضة. أنشأت مناطق البلاد مجالس مدنية لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لمجتمعاتها، اعتمادًا على خليط من الدعم السياسي الخارجي ودعم الاستقرار، غالبًا إما في شراكة مباشرة وإما بالتنسيق مع الجماعات المتمردة. وشارك الفاعلون المحليون في تقديم الخدمات والأمن طوال مرحلة الصراع، على الرغم من التهديد الذي يخيم في الأفق بصراع واسع النطاق مع النظام والانقسامات بين المتمردين، وأنشؤوا هياكل حكم مستقلة توفر لهم القدرة على الحكم الذاتي [31]. في إدلب، تقدم مجالس المدن والبلدات التي يديرها المدنيون خدمات الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى خدمات الإغاثة الطارئة والخدمات البلدية، مثل إزالة النفايات وإمدادات المياه [32]. وبالمثل، في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، هناك تشريعات عاملة، ومجالس قضائية وتنفيذية تحكم المناطق التي يسكنها ما لا يقل عن ثلاثة ملايين شخص [33].

(30) - ديفيد سانغروريك غلادستون، «بشار الأسد العنيد يتعهد باستعادة كل شبر من سورية»، نيويورك تايمز، 7 حزيران/ يونيو 2016، https://2u.pw/VEbEO.

(31) - See José Ciro Martínez and Brent Eng, "Stifling Stateness: The Assad regime's campaign against rebel governance," Security Dialogue 49, no. 4 (August 2018): 235–53, https://2u.pw/Auk8K; Rana Khalaf, "Governing Rojava: Layers of Legitimacy in Syria," Chatham House, Research Paper, December 2016, https://2u.pw/0vCTF.

(32) - Martínez and Eng, "Stifling stateness."

(33) - Khalaf, "Governing Rojava." See also United Nations, "Northeast Syria – As half a million people gradually regain access to safe water – the number of displaced people nears 180,000," October 22, 2019, https://2u.pw/58cub.

يقدّم عراق ما بعد عام 1991 بعض الدروس المهمة لسورية. كحال نظام الأسد، كان نظام البعث في العراق ضالعًا بارتكاب فظائع جماعية وجرائم حرب، منها الإبادة الجماعية واستخدام الأسلحة الكيمياوية وتهجير المجتمعات. علاوة على ذلك، استعاد صدام حسين الأراضي التي كان قد فقدها في السابق لصالح الجماعات المتمردة في الجنوب الذي يهيمن عليه الشيعة، وعندما حدث ذلك، تعرضت المناطق للقمع العنيف والعوز والاضطراب الاقتصادي [34]. أيضًا، مثل نظام الأسد، استخدم نظام البعث العراقي المساعدات الإنسانية وموارد وكالات المعونة الدولية كسلاحٍ لترسيخ شرعيته والحفاظ على حكمه.

وكما الحال في سورية اليوم، كانت المنظمات والحكومات الدولية -مثل الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة- تتصارع مع الوضع في العراق، حيث يجب موازنة جهودهم للتخفيف من المعاناة الإنسانية مع وجود نظام مجرم في بغداد احتفظ وتمتع بالمزايا التي تمنحها سيادة الدولة. وردًّا على ذلك، أطلقوا عملية توفير الراحة (OPC)، التي أقامت ملاذًا آمنًا في المحافظات الكردية الشمالية في العراق، من خلال منطقة حظر طيران تحمي السكان المحليين من دبابات صدام وطائراته الحربية [35]. وردًّا على ذلك، سحبت بغداد إداراتها وفرضت حصارًا على كردستان العراق. كان القصد من الحصار تحميل القيادة الكردية عبء مسؤولية إدارة أعمال الحكم والإدارة، حيث اعتقد النظام خطأً أنها ستؤدي إلى انهيار كردستان العراق. ومع ذلك، فقد أدت هذه الخطوة، بدلًا من ذلك، إلى تبني الأكراد للحكم الذاتي مع نتائج مشجعة. بذل الفاعلون الخارجيون جهدًا كبيرًا كي لا تقوّض سيادة الدولة العراقية، بسبب العواقب غير المقصودة التي قد تتكشف والآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك على الجغرافيا السياسية الإقليمية، لا سيّما بالنسبة إلى تركيا التي كانت قلقة من التداعيات التي قد تترتب من قيام منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق على سكانها الأكراد المضطربين.

يُظهر الملاذ الآمن الناتج في شمال العراق كيف يمكن للجيوب أن تؤدي إلى حكم ذاتي فعال، من دون تقويض وحدة أراضي الدولة. يحتاج نجاح حوكمة الجيوب إلى أكثر من مجرد إجراءات مخصصة أو رد فعلية، أو مشاركات مع مناطق لا تخضع لسيطرة النظام، من خلال سياسات ذات مستقبل غير مؤكد وليست متجذرة في إستراتيجية طويلة الأجل. في حالة سورية، قد يؤدي الاستمرار في الانخراط في مثل هذه المناطق، كما فعل الغرب في الجزء الأكبر من الصراع، إلى بعض الإرجاء والتخفيف من المعاناة على المدى القصير، لكنه لا يبشر بالخير لاستقرار على المدى الطويل. إن الالتزام طويل الأمد الذي يتم التأكيد عليه بالإرادة السياسية والإستراتيجية الشاملة التي تهدف إلى إشراك واحتضان وتسخير الهياكل القائمة للحكم الذاتي بقصد تعزيز الاستقرار والراحة المؤقتة الإنسانية أمرٌ ضروري. والأهم من ذلك، في السياق السوري، يمكن أن تقدّم الجيوب ملاذات آمنة توفر فترة توقف وراحة من الصراع ومتنفسًا للولايات المتحدة وحلفائها لتحديد وتشكيل سياساتهم في الأعوام المقبلة. بعبارة أخرى: يمكن للجيوب أن تعطي فرصة للتأمل في القادم.

لا تقترح هذه الورقة نسخة طبق الأصل من النموذج الكردي العراقي، بالنظر إلى أن شمال العراق تلقى التزامًا إستراتيجيًا أميركيًا عالي المستوى أكبر بكثير، بالإضافة إلى دعم شامل لمنطقة حظر الطيران من

(34) - See Eric Goldstein and Andrew Whitley, "Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and Its Aftermath," HRW, June 1992, https://2u.pw/dIUdS; "Flashback: the 1991 Iraqi revolt," BBC, August 21, 2007, https://2u.pw/5nRdF.

(35) - Clyde Haberman, "Allied Strike Force Aimed at Iraq Forms in Turkey," The New York Times, July 25, 1991, https://2u.pw/Izm9D.

الفرنسيين والبريطانيين. إنما تدعو إلى إعادة تشكيل نموذج يتكيف مع تعقيدات ومحددات سورية، يُطبَق في الأعوام الأخيرة بالفعل مراحل مهمة من النموذج الكردي العراقي على سورية، وهي قيد التنفيذ، ومن ضمن ذلك: استخدام القوة لردع تعديات النظام وروسيا وإيران على المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، ودعم الجهات الفاعلة ذات الحكم الذاتي، وتحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية. تقترح هذه الورقة تحويل هذه الإجراءات إلى ركائز أساسية لإستراتيجية حوكمة الجيوب، مع تعزيز بيئة لا تفضي إلى صعود الجماعات الإرهابية مثل داعش أو الجماعات الوكيلة لإيران التي تتطلع إلى كسب النفوذ على المناطق السورية غير الخاضعة لسيطرة النظام كجزء من طموحاتها التوسعية في البلد والمنطقة ككل.

تطويق النظام والعمل مع المجتمع الدولي

في التسعينيات، قدّم المجتمع الدولي المساعدة الإنسانية للعراق، ومن ضمن ذلك الدعم المتعلق بالإسكان وأنظمة المياه والمدارس الابتدائية ومراكز الرعاية الصحية والطرق [36]. في عام 1996، أنشأت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء المثير للجدل في العراق، وقد أضرَّ بسمعة المنظمة وأدى إلى واحدة من أكبر الفضائح في تاريخها، حيث أُنشئ البرنامج كوسيلة لتقديم المساعدة الإنسانية للعراقيين، بينما خرّبه وتلاعب به نظام البعث للمساعدة في دعم حكمه القمعي. ونتيجة لذلك، اتُهمت الأمم المتحدة بالتواطؤ مع اختلاس النظام لمليارات الدولارات [37]. لكن الصورة كانت مختلفة في الشمال، بسبب السلطة والاستقلالية الممنوحتين للجهات السياسية المحلية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. عاشت كردستان العراق تحت العقوبات الدولية مثل بقية البلاد، فضلًا عن الحصار الذي فرضته بغداد. كان الاختلاف الرئيس هو أن السلطات الكردية المحلية لم يكن لديها الحرية الكاملة في كيفية استخدام الأموال. فأنفقت السلطات الأموال الناتجة عن بيع النفط على المشاريع التي وافقت عليها الأمم المتحدة، من ضمنها المدارس الجديدة والعيادات الطبية والبنية التحتية، بينما تم استغلال الأموال واختلاسها في بقية أنحاء العراق لدعم نظام البعث [38].

سمح برنامج النفط مقابل الغذاء لكردستان العراق بالازدهار. لم يكن البرنامج نفسه هو الذي أوجد مسارات للاستقرار والحكم الرشيد، إنما النهج العام والقرار بالتحايل والالتفاف على بغداد. وقد مكّن البرنامج الذي فشل في باقي أنحاء البلاد من تهيئة بيئة مواتية للحكم المستدام والتخفيف من حدة الصراع في الشمال. تم الالتفاف على النظام، ولكن الجهات الدولية كانت حريصة أيضًا على ضمان عدم منح السلطات المحلية في الشمال تفويضًا مطلقًا. وقُدمِت المساعدة مباشرة إلى مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية، على عكس السلطات الكردية، وهي خطوة كانت مدفوعة في جزء كبير منها بمخاوف تركزت على مدى إمكان

(36) - See Denise Natali, The Kurdish Quasi-State: Development and Dependency in Post-Gulf War (New York: Syracuse University Press, 2010). See also Yaniv Voller, The Kurdish Liberation Movement in Iraq: From Insurgency to Statehood (London: Routledge, 2014).

(37) - "Oil-for-Food," Office of the Iraq Programme Oil-for-Food, accessed December 7, 2020, https://2u.pw/kN2cz; Robert McMahon, "The Impact of the UN Oil for-Food Scandal," Council on Foreign Relations, May 11, 2006, https://2u.pw/seCRe.

(38) - Ibid.

أن يؤدي التحايل على النظام إلى تفكك أراضي العراق [39]. إن تقديم الدعم المباشر إلى المجتمعات المحلية خفف من هذه المخاوف، وأزال القيود التي كان يمكن أن يواجهها الدعم الإنمائي والمساعدات الإنسانية. وبينما عانى باقي العراق من العقوبات، فإن حكومة إقليم كردستان، التي كانت تعمل في ظل حصار مزدوج (الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق والذي فرضته بغداد على كردستان العراق)، تطورت مؤسسيًا، وتبنت الأعراف الدولية، واعتمدت ممارسات الحكم الرشيد. وقد أدرجت في الميزانية دخل النفط مقابل الغذاء لإفادة السكان، واستخدمت عائدات الضرائب التقديرية المتاحة للتنمية والخدمات [40]. وعلى خلاف باقي العراق، لم يعانِ الشمال نقصًا حادًا في الغذاء، وأدت تلك الإجراءات إلى الحد من وفيات الأطفال وإعادة تأهيل كبير للمنازل والبنية التحتية التي دمرها نظام البعث. ومهّد التوزيع الفعال للموارد الدولية الطريق لإحياء اقتصادي مكّن الشركات من الظهور والازدهار [41].

قد لا تكون الجيوب السورية قادرة على توليد/ إنتاج الدخل بتلك الطريقة، لكن هذا لا يعني أن المبادئ التوجيهية التي أكدتها دراسة الحالة العراقية الكردية في التسعينيات لا يمكن تكرارها. في حالة سورية، هناك وفرة في الموارد الداخلية والخارجية التي يمكن حشدها لتحقيق أهداف مماثلة. وكما يشير ستيف هايدمان، يمكن أن يأخذ هذا شكل «قنوات تمويل شفافة عبر الحدود الخارجة عن سيطرة النظام، والعمل مع شركاء سوريين يتم اختيارهم من خلال عمليات تدقيق مستقلة، ومن ضمن ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والمجالس المحلية والوكالات المدعومة دوليًا، مثل الصندوق الائتماني لإنعاش سورية» [42] علاوة على ذلك، يمكن دعم حكم الجيوب في سورية من خلال الجهود المبذولة لتمكين التجارة مع بقية المنطقة، وحشد الدعم الخارجي للأراضي التي كانت ستُحرم لولا ذلك من المساعدة والموارد التي تشتد الحاجة إليها. إن التزامًا أقوى طويل الأجل بحوكمة الجيب من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين سيخفف من المخاوف الإقليمية والدولية، بخصوص القلق في هذه المناطق والآثار الأمنية والقانونية للمشاركة المتزايدة، وفي هذه العملية سيمكّن من الحصول على موافقة إقليمية أكبر والامتثال للأهداف الموضحة في هذه الورقة. ويمكن أن يفتح هذا المزيد من الفرص لمساعدة المانحين، ويحوّل مناطق نفوذ الولايات المتحدة إلى مناطق للتعايش المتبادل والتعاون الاقتصادي، ويخلق بيئة تشجع الاستثمار الأجنبي لتحويل المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام إلى مراكز تجارية مهمة ومسارح النمو الاقتصادي.

يجسد قرار الولايات المتحدة بمنح شركة دلتا الهلال (Delta Crescent) الأميركية ترخيصًا للعمل في الشمال الشرقي لتطوير وتسخير إنتاج النفط الخام التحول الاقتصادي الذي يمكن أن تقوم به المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام بطريقة أكثر شمولًا. مُنح الترخيص لمساعدة السلطات المحلية على زيادة الإنتاج وتحديث الحقول النفطية الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية والولايات المتحدة.

(39) - Natali, The Kurdish Quasi-State, 60.

(40) - المرجع نفسه، كانت هناك خطط في الثلاثينيات من القرن الماضي لإنشاء منطقة حكم ذاتي كردية أرمنية في الحسكة. تم إفشال هذه الخطط عند الاستقلال. آريل أهرام ، تحطيم كل الحدود: النزعة الانفصالية وإعادة تشكيل الشرق الأوسط (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2019)، 130-2.

(41) - Voller, The Kurdish Liberation Movement.

(42) - Steve Heydemann, "Syria Reconstruction and the Illusion of Leverage," Atlantic Council, May 18, 2017, https://2u.pw/NeKTM.

ستيف هايدمان، «إعادة الإعمار في سورية ووهم النفوذ»، المجلس الأطلسي، 18 أيار/ مايو 2017

إن القيام بذلك، على الرغم من اعتراضات نظام الأسد وروسيا وتركيا، يشير إلى أن هناك بالفعل بعض الرغبة في تمكين الاستقلال الاقتصادي للسلطات المحلية. وبينما لا يزال الوقت مبكرًا، يمكن أن توفر مثل هذه الاتفاقات الحوافز الاقتصادية لإنشاء نظام سياسي مستقر وهياكل حاكمة قابلة للحياة، تقوم على التعاون والعلاقات المفيدة للطرفين بين المجموعات المتغايرة. في الواقع، تستند الصفقة نفسها إلى التعاون عبر الحدود بين الولايات المتحدة والسلطات المحلية في الشمال الشرقي وإقليم كردستان العراق، حيث يمكن أن تكون حكومة إقليم كردستان عميلًا (زبونًا) محتملًا أو قناة يمكن من خلالها بيع النفط إلى الأسواق العالمية [43].

إذا قامت الأمم المتحدة والوكالات الغربية الأخرى بإدارة إعادة الإعمار في سورية كما تفعل تقليديًا، واستمرت في التنازل عن السلطة للنظام، فإنها تخاطر بمواجهة الاتهامات بالتواطؤ التي واجهتها مع برنامج النفط مقابل الغذاء [44]. من خلال الاستمرار في تنفيذ جهود الإغاثة عبر هيئات النظام، تسمح الأمم المتحدة للنظام باختطاف جهود الإغاثة واستخدام موارد الأمم المتحدة لملء خزائنه، والحفاظ على حكمه، وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، كما تظهرها التقارير والتحقيقات [45]. في عام 2012، تشير التقديرات إلى أن (1,2) مليار دولار من مساعدات الأمم المتحدة ذهبت بالكامل إلى النظام. وفي عام 2014، من إجمالي (1,2) مليار دولار من مساعدات الأمم المتحدة، ذهب (6,5) مليون دولار فقط إلى الوكالات الدولية التي تعمل عبر الحدود من تركيا. وتشير التقديرات إلى أن ما بين (2 إلى 18) في المئة فقط من مساعدات الأمم المتحدة تصل بالفعل إلى المحتاجين السوريين [46].

احتضان حكم الجيب من دون تقويض السلامة الإقليمية

أظهرت التجربة العراقية أن من الممكن تسخير حوكمة الجيوب، من دون تقويض الحدود الإقليمية للدولة السورية، حتى مع التأكد أن المجتمع الدولي لا يعترف رسميًا بالسيادة المحلية للجهات الفاعلة التي تسيطر على هياكل الحكم الذاتي أو تديرها في غير مناطق النظام. من خلال مقاربته المباشرة والتدخلية، وضع المجتمع الدولي شروطًا وأحكامًا لكل من السلطات المحلية والنظام في بغداد، لتخفيف الأزمات مع حماية الحدود الإقليمية للدولة العراقية.

بالتأكيد، هناك اختلافات، فقد حصل شمال كردستان العراق على اعتراف بغداد كمنطقة حكم ذاتي، قبل انتفاضة عام 1990، عن طريق اتفاقية تم توقيعها في عام 1970. على الرغم من أن الحكم الذاتي لم

(43) - Amberin Zaman, "US oil company signs deal with Syrian Kurds," Al-Monitor, July 30, 2020, https://2u.pw/JBNBQ.
شركة نفط أميركية توقع عقدًا مع الأكراد السوريين، المونيتور، 30 تموز/ يوليو 2020

(44) - "What If OCHA Returned to Damascus?" Al-Modon, April 10, 2019, https://2u.pw/JPnCJ.
ماذا لو عادت (أوتشا) إلى دمشق، المدن، 10 نيسان/ أبريل 2019

(45) - Annie Sparrow, "How UN Humanitarian Aid Has Propped Up Assad," Foreign Affairs, September 20, 2018, https://2u.pw/8ESC3.
آني سبارو، «كيف ساهمت مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية في دعم الأسد»، فورين أفيرز، 20 أيلول/ سبتمبر 2018

(46) - Ibid.

يؤت ثماره وفقًا لبنود هذه الاتفاقية، فإنه يعني أن فكرة الحكم الذاتي الكردي كانت فكرة موجودة مسبقًا وراسخة في الثقافة السياسية العراقية ومعروفة على مستوى معين داخل الهياكل السياسية في بغداد. بالإضافة إلى ذلك، على حساب كثير من السكان المحليين في كردستان العراق، بعد حصول حكومة إقليم كردستان على الحكم الذاتي، لم ترغب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في رفع العقوبات المفروضة على كردستان العراق، خشية الاعتراف بوضع منفصل لحكومة إقليم كردستان أو تسهيل تسرب الموارد للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. بعبارة أخرى، هناك اعتبارات سياسية وقانونية وعملية شديدة الجدل وقمعية تجعل من شبه المستحيل ترجمة الحكم الذاتي إلى أي شيء قد يقترب من تآكل الحدود الإقليمية للدولة.

سورية في وضع أفضل بكثير للحفاظ على وحدة أراضيها، مما كان عليه العراق في التسعينيات. لا يوجد إطار قانوني أو دستوري يمكن أن يحفز الحكم الذاتي الرسمي للمناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في سورية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم الذاتي الكردي السوري ظاهرة حديثة تعتمد على الدعم الأميركي، بينما تعتمد إدلب على الدعم التركي، وهذا يعني أن الأمر متروك لهذه القوى الخارجية لتقرير درجة السيادة أو الحكم الذاتي الذي يمكن أن تمنحه للجهات الفاعلة المحلية. على الرغم من قولنا هذا، فإن القضية محل نقاش بشكل أساسي، حيث يمكن القول إن نظام الأسد لا يتمتع بأي سيادة: خصومه موجودون في البلاد من دون موافقته، وهم موجودون هناك منذ بداية الصراع. ويمكن القول أيضًا إنه لا ينبغي للحكومات أن تكون قادرة على استخدام مبدأ السيادة كسلاح، أي استغلال وإساءة استخدام الحق في عدم التدخل لارتكاب فظائع جماعية على شعبه، المنصوص عليها في القانون الدولي. السيادة ليست غير مشروطة، وتأتي مصحوبة بالتزامات إذا كانت الدولة ستتمتع بالمزايا التي تمنحها تلك السيادة.

لا يختلف النظام السوري وحلفاؤه وخصومه عندما يتعلق الأمر بمسألة وحدة الأراضي: فلا يريد أو يطمح أي طرف إلى إعادة تشكيل الحدود السورية، وقد عارض البعض بشدة أيًّا من هذه الخطط في سياقات إقليمية أخرى، وعلى الأخص في كردستان العراق، بعد أن أجرت حكومة إقليم كردستان استفتاء الاستقلال في عام 2017. على هذا النحو، لا يُقصد من حكم الجيب التعجيل بتعديل دائم للحدود الإقليمية لسورية. ومع ذلك، يجب التمييز بين انتهاك السيادة وتقويض وحدة أراضي سورية. في حين أنه لا يوجد أي احتمال لتقويض وحدة الأراضي السورية، لا ينبغي السماح لنظام الأسد وحلفائه باستخدام السيادة كسلاح لمنع الوكالات الإنسانية من تقديم المساعدات.

لقد حاول نظام الأسد التذرع بحقه في السيادة، لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحاصرين. عندما تفشل المفاوضات الدبلوماسية في تأمين الإذن والصلاحية لتقديم المساعدة، كما الحال في النزاع في مجلس الأمن حول المساعدات عبر الحدود من تركيا، يجب على المانحين تقديم المساعدة مباشرة، كما فعلوا في الماضي [47]. يؤكد قانون المساعدات الإنسانية الدولية، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف، على أن موافقة دمشق ليست شرطًا صارمًا لتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود؛ ويجب منح موظفي الإغاثة الإنسانية المدنيين حرية الحركة من قبل جميع أطراف الصراع. قد يواصل النظام وحلفاؤه محاولة الاعتماد على تعريفات ضيقة للسيادة لتحقيق أهدافهم، لكن الأمم المتحدة قامت بتلك المهمات في حالات مثل البوسنة والصومال وأفغانستان وبالطبع كردستان العراق. في هذه الحالات، لم تُعطَ الموافقة على التدخلات الإنسانية. ينص القانون الدولي العرفي الآن على أن الموافقة على المساعدة الإنسانية ليست

(47) - "UN renews Syria aid via Turkey but one of two access points shut," Al Jazeera English, July 12, 2020, https://2u.pw/xbubv.

«الأمم المتحدة تجدد مساعداتها لسورية عبر تركيا ولكن تم إغلاق إحدى نقطتي وصول (معابر)»، الجزيرة الإنكليزية، 12 تموز/ يوليو 2020

مطلوبة بالضرورة [48].

إن حال العراق في التسعينيات مفيد أيضًا في هذا الصدد؛ إذ كان لبغداد رأي مهم في تحديد شروط مساعدة الأمم المتحدة، متذرعة بسيادتها واستغلال غياب آليات التنفيذ التي يمكن أن تجبر نظام صدام حسين على السماح الكامل لمنظمات الإغاثة. ومع ذلك، عندما أصبحت وكالات الأمم المتحدة مقيدة أو معوقة، قامت المنظمات الإنسانية المحلية والدولية الأخرى بسدّ الثغرات [49]. على سبيل المثال، في شمال العراق في التسعينيات، أخذت المنظمات غير الحكومية على عاتقها إعادة توطين وإعادة تأهيل المجتمعات والبنية التحتية في المناطق التي لم تتمكن فيها وكالات الأمم المتحدة من القيام بذلك [50]. يمكن لمشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير دعم الاستقرار، وإرساء طرائق للحكم الرشيد، أن تمهد الطريق للانتعاش الاقتصادي في المستقبل، مع غرس بذور الإصلاح السياسي وتعزيز الجهات الفاعلة من القاعدة إلى القمة، مثل منظمات المجتمع المدني.

يجب أن يشمل حكم الجيب أيضًا انتخابات المجالس المحلية، وأن تخضع للمراقبة الدولية لإنشاء هياكل حكم شرعية. أمام الأمم المتحدة قيود عديدة، لكنها في وضع أقوى من أي منظمة دولية أخرى للتصديق على مصداقية الانتخابات، والمساعدة في ضمان إجرائها بطريقة حرة وعادلة، وتشجيع تعزيز المعايير الديمقراطية في هذه العملية. ويمكنها أن تحدد المعايير الخاصة بكيفية تصرف الفاعلين المحليين، والقواعد التي يجب عليهم الالتزام بها في الفترة التي تسبق الانتخابات وبعدها. لا تنتج الانتخابات بحد ذاتها ديمقراطيات فاعلة، لكن العملية التي تتيح الانتخابات وتشكل ملامح الهياكل السياسية التي تتبعها يمكن أن تساعد في فتح النافذة لتقوية المؤسسات المدنية، وتشجيع ثقافة الحلول الوسط، وتوفير التمثيل للفئات الأكثر ضعفًا. يجب الاعتراف دبلوماسيًا بالهيئات والمؤسسات المنتخبة، الأمر الذي يمكن أن يشجع شرعيتها السياسية والاجتماعية، ويخلق الهياكل المحفزة لاعتماد المعايير الديمقراطية. لم تُصمَّم هذه العملية لتشجيع التفكك عن بقية سورية، بل لإنشاء الأطر القانونية التي تحكم المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، ولتعزيز مرونة الهياكل الحاكمة. يجب أن يتم دمج هذه المناطق مع مناطق أخرى من البلاد في نهاية المطاف في ظروف تساعد على الخلاص من الصراع. على هذا النحو، وبقدر الإمكان، يجب أن تتماشى الأطر القانونية التي تحكم المناطق مع القوانين السورية القائمة، باستثناء الحالات التي تتعارض فيها مع المعايير الدولية أو لا تعزز التشاركية والتعددية.

(48) - Rebecca Barber, "Facilitating humanitarian assistance in international humanitarian and human rights law," International Review of the Red Cross 91, no. 874 (June 2009), https://www.corteidh.or.cr/tablas/r23452.pdf.
ربيكا باربر، «تسهيل المساعدة الإنسانية في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان»، المجلة الدولية للصليب الأحمر 91، العدد 874، (حزيران/ يونيو 2009)

(49) - Annie Slemrod and Ben Parker, "US probe into Turkey-Syria aid corruption deepens," The New Humanitarian, May 9, 2016, https://www.thenewhumanitarian.org/investigations/2016/05/09/us-probe-turkey-syria-aid-corruption-deepens.

(50) - شيري لايزر، شهداء وخونة ووطنيون (لندن: كتب زيد، 1996) ، ناتالي، شبه الدولة الكردية.

إن التفاعلات بين مناطق النظام والمناطق التي لا يسيطر عليها معقدة ومتعددة المستويات. طوال الصراع السوري، أقامت الجماعات المتنافسة والمتعادية علاقات الاعتماد المتبادل التي تدعمها سيطرتهم على البلدات والمدن ذات الأهمية الإستراتيجية [51]. لا ينبغي تعطيل هذه العلاقات (ويصعب تعطيلها بأي حال) لضمان استمرار المجتمعات المحاصرة في تلقي المساعدات الحيوية. لا يختلف هذا كثيرًا عن حالة شمال العراق، حيث تعاملت السلطات المحلية، بدافع الضرورة، مع نظام البعث، إلى جانب دول مثل تركيا وإيران، في تحدٍ للعقوبات الدولية ورفض الولايات المتحدة. لا تزال هناك علاقة تبادل بينية: على سبيل المثال، نظام الأسد هو المشتري الرئيس للنفط من الشمال الشرقي، ومن الصواب أن الولايات المتحدة عدّت حتى الآن هذه المعاملات على أنها ليست «مهمة» بما يكفي لتصبح أهدافًا للعقوبات. يجب أن تستمر هذه السياسة إلى أن تصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها على الأقل في وضع يسمح لهم بتقديم مصادر بديلة للإيرادات للمناطق التي تديرها قوات سوريا الديمقراطية، وهي تعدُّ بالغة الأهمية في توفير الخدمات للمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، تتفاقم التحديات المنهجية التي يواجهها نظام الأسد في المناطق التي يسيطر عليها، بسبب تقييد وصوله إلى الموارد الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية. ويوفر ذلك للولايات المتحدة مصدرًا للضغط للتأثير على سلوك النظام وداعميه، الذي يمكنها استخدامه بشكل أكثر فاعلية من خلال إستراتيجية حوكمة الجيب.

(51) - خضر خضور، «سيطرة نظام الأسد على الدولة السورية»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ورقة، 8 تموز/ يوليو 2015، https//:carnegie-mec.org/08/07/2015/assad-regime-s-hold-onsyrian-state-pub60608-.

حوكمة الجيوب كرادع وتحفيز وميزة نفوذ

لن يكون هناك حافزٌ للأسد للتخفيف من المعاناة الإنسانية، ولأن يصبح شريكًا صادقًا؛ ما لم تكن هناك آليات ردع وتحفيز ذات صدقية. في الواقع، قد لا يمكن تحفيز الأسد على الإطلاق، بل تقييده وردعه فحسب. هناك طريقتان لمعالجة هذا القصور في السياسة: الطريقة الأولى تدور حول الاعتماد على استخدام القوة. هذا لا يعني بالضرورة انتشار واسع للقوات الأميركية على الأرض. ومع ذلك، فهي تدعو إلى مراجعة النهج الحالي للصراع، لمنع ارتكاب مزيد من الفظائع في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، والدفع من أجل إحراز تقدم على الجبهة السياسية. والطريقة الثانية تتضمن التشجيع على علاقة تركية كردية أقوى، مدعومة برغبة متبادلة لمنع النظام من السيطرة على البلاد، ومنع صعود الجماعات الإرهابية المتطرفة مثل (داعش). كلما استثمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها في إستراتيجية تركية كردية، زادت فرص منع المناطق التي يسيطر عليها الأكراد من التحول إلى دويلة تهيمن عليها وحدات حماية الشعب، وضمان إمكانية تسخير المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في الشمال الشرقي لمنع عودة ظهور داعش والتوسع الإيراني وترسيخ الدولة السورية لسلطتها.

دور الولايات المتحدة واستخدام القوة: دروس من العراق في التسعينيات

لم يكن هناك وجود أميركي كبير في شمال العراق في التسعينيات. ولم يتم رسم منطقة حظر الطيران رسميًا لحماية الأكراد من القوات البرية لصدام، ولم توفر تغطية على مدار الـ 24 ساعة. تم تفويض الطائرات لحماية العسكريين الأميركيين وموظفي المساعدات. كانت هناك عيوب في السياسة لم تمنع الأعمال العدائية. وقد انعكس هذا في رد الولايات المتحدة على صراع عام 1991 بين البشمركة الكردية والقوات العراقية، الذي أسفر عن مقتل (500) ضحية. وأشار الرئيس جورج بوش، في حديثٍ له بعد عدم تدخل قوات التحالف المتمركزة في تركيا في الاشتباك كجزء من سياسة منطقة حظر الطيران، إلى الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام البعث، وإلى استخدام الأسلحة الكيمياوية، وألمح إلى الغرض الأساسي لمنطقة حظر الطيران. وقال «آمل ألا يشرع صدّام حسين، بعد أن تعلم الدرس ذات يوم، في نوعٍ من المذبحة بحق جنود التحالف الذين أُرسلوا إلى شمال العراق، في المقام الأول» [52]. بكلمات أخرى: لم تكن منطقة حظر الطيران سياسة مثالية، لأنها فشلت في منع كل أحداث العنف والاشتباكات العسكرية لكنها، لأكثر من عقد من الزمان، منعت صدام من اختبار عزم أميركا من خلال ارتكاب فظائع جماعية. ومكّنت السلطات الكردية من إدارة الوضع على الأرض، وهو ما فعلته بفاعلية.

يمكن إعادة رسم هذا النموذج وتنفيذه في سورية. لا يتعين على الولايات المتحدة إنشاء منطقة حظر طيران مثيرة للجدل للغاية، ولا يتعين عليها القيام بدوريات مستمرة في سماء سورية، قد تؤدي إلى مواجهة مع الروس في هذه العملية. وبدلًا من ذلك، يمكنها إنشاء آلية ردع مستدامة وذات صدقية تعتمد على استخدام القوة باستخدام خليط من القوات الخاصة الأميركية والأوروبية،

(52) - Haberman, "Allied Strike Force."

والقوة الجوية الأميركية، ومقاتلي قوات سوريا الديمقراطية. على الرغم من تردد المجتمع الدولي في استخدام القوة خوفًا من استفزاز روسيا، فإن تدخل تركيا في 20 آذار/ مارس 2020 منع النظام السوري وروسيا من إعادة السيطرة على إدلب، وبالتالي وضع خط أحمر أمامهما، حتى الآن، منع هذا الخط سقوط إدلب، وعزز موقف تركيا التفاوضي في تفاعلاتها الثنائية مع روسيا [53].

يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب بالكامل من سورية، وهو ما تحذّر منه هذه الورقة [54]. ومع ذلك، حتى لو مضت الإدارة المقبلة بقيادة الرئيس المنتخب جو بايدن في قرار سحب القوات، فإن هذا لا يعني بالضرورة نهاية قدرتها على الردع. على الرغم من الحفاظ على بصمة أميركية محدودة منذ عام 2014، أصبحت المنطقة الشمالية الشرقية -بحكم الواقع- محمية مدعومة من الولايات المتحدة ومنطقة عازلة أمام بقية البلاد، بينما نشرت جهات خارجية أخرى أو حشدت قوات بعشرات الآلاف. وعلى هذا النحو، أثبت الانتشار الأميركي أنه رادع فعال ضد القوات المتحالفة مع النظام التي تطمع في المناطق الخاضعة حاليًا لحماية الولايات المتحدة.

يتم تضخيم وجود أميركا من خلال البنية التحتية العسكرية الضخمة التي لا ينافسها فيها أحد، وتتمتع بها في المنطقة، إذ يعزز ذلك وجودها العسكري في دول مثل سورية والعراق. لقد تعلمت القوات الموالية للنظام هذا الأمر بالطريقة الصعبة في شباط/ فبراير 2018، عندما قوبلت بالقوة الساحقة وتفوق القوات العسكرية الأميركية، بعد محاولتها مهاجمتها [55]. بمعنى آخر: لا تتعلق القوة العسكرية الأميركية في سورية فقط بالقوات الموجودة على الأرض، ولكن بالأحرى حول وجودها الشامل في الشرق الأوسط. وهذا يسمح لها بفرض قواعد وقيود للحرب، كما فعلت بالفعل في المناطق التي تسيطر عليها في سورية.

سواء أكانت القوات الأميركية ستنسحب أم ستقلّص حجمها، على واشنطن إنشاء منطقة حظر طيران «ناقص واحد»، فوق منطقة الشمال الشرقي، وهي سياسة تحافظ عليها بكونها منطقة عدم التعدي، كما كانت طوال الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). لتطبيق ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تعطل استخدام النظام للقوة الجوية ونموذجها التشغيلي لتنفيذ عمليات حصار وحشي ضد المجتمعات المحاصرة التي ترفض الخضوع لحكمه [56]. وهذا يختلف عن إستراتيجية منطقة حظر طيران فعلية، لأنه يشكل خطًا أحمر يعلن أن هذه العمليات غير

(53) - Ranj Alaaldin, "Turkey's Intervention in Syria and the Art of Coercive Diplomacy," The National Interest, March 21, 2020, https://2u.pw/QWu2n.

رانج علاء الدين، «التدخل التركي في سورية وفن الدبلوماسية القسرية»، ذا ناشونال إنترست، 21 آذار/ مارس 2020.

(54) - Megan Specia, "The Planned U.S. Troop Withdrawal from Syria: Here's the Latest," The New York Times, January 16, 2019, https://www.nytimes.com/2019/01/16/world/middleeast/syria-us-troops-timeline.html.

ميغان سبيسيا، «الانسحاب المخطط للقوات الأميركية من سورية»، نيويورك تايمز، 16 كانون الثاني/ يناير 2019

(55) - Thomas Gibbons-Neff, "How a 4-Hour Battle Between Russian Mercenaries and U.S. Commandos Unfolded in Syria," The New York Times, May 24, 2018, https://2u.pw/53JKa.

(56) - Ranj Alaaldin, et al., "A 10-Degree Shift in Syria Strategy," Brookings Institution, Policy Brief, September 2018, https://2u.pw/RMbeW.

رانج علاء الدين وآخرون، «تحول بمقدار 10 درجات في استراتيجية سورية»، معهد بروكينغز، إحاطة سياسية، أيلول/ سبتمبر 2018

مقبولة ويفرض ذلك بأثر رجعي. يتطلب هذا النهج تطبيقًا ثابتًا للقوة بمرور الوقت، ردًا على عدوان النظام، مع الحفاظ على مناطق عدم الاقتحام. وهذا من شأنه أن يخلق تدابير إنفاذ من شأنها ردع قوات النظام عن حشد ومحاولة القضاء على حلفاء أميركا [57]. لن تكون الولايات المتحدة وحدها في استخدام القوة كجزء من إستراتيجية الاستقرار، ولن تكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها قوة أجنبية القوة خلال مسعى لتحقيق الاستقرار أو لخلق نفوذ دبلوماسي، كما أشار تدخل تركيا في آذار/ مارس [58].

في حين أن سياسة منطقة حظر الطيران «ناقص واحد» قد تزعج روسيا، فإن هذه السياسة لن تكون سوى نسخة معاد تجميعها وتغليفها من المشاركة الأميركية الحالية في سورية، التي قبلتها روسيا بالفعل كجزء من الوضع الراهن. بعبارة أخرى: تحمي القوات الأميركية بالفعل المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام والخاضعة لنفوذها أو سيطرتها، وقد نشرت بالفعل قوة عسكرية ضد النظام السوري، وكذلك ضد الجماعات المتحالفة مع روسيا وإيران، من دون التعرض لانتقادات كثيرة بخصوص النطاق أو الشرعية [59]. ربما انتصرت روسيا وإيران في الحرب في المناطق التي يسيطر عليها النظام، لكن لا ينبغي أن يُسمح لهما بتوسيع الانتصار بحيث يظل النظام سليمًا، وفي الوقت نفسه يتمتع بحرية الحكم لمواصلة فظائعه في الأراضي التي لم يستولِ عليها بعد. وعلاوة على ذلك، لن يتم رسم السياسة بشكل استباقي لمحاربة قوات النظام عسكريًا. وسيكون الأمر متروكًا للنظام السوري وحلفائه لتقرير مسألة نشر قواتهم، في المناطق التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، ومن ثمّ ارتكاب تجاوزات تؤدي إلى حقّ الأفراد الأميركيين في ممارسة الدفاع عن النفس.

من المهم التأكيد أن المشاركة العسكرية الأميركية يمكن أن تتخذ أشكالًا مختلفة. ويمكن أن تتضمن حملة كبيرة وواسعة تقضي على كل القدرات الجوية للنظام. ويمكن أن ينطوي ذلك على ردود متناسبة مع اعتداءات النظام أو روسيا أو إيران. في النهاية، ترمي الكرة في ملعب النظام السوري وحلفائه: يُفعّل الإجراء ويتحدد نطاقه وحجمه فقط من خلال طبيعة التجاوز الذي يرتكبه النظام وحلفائه. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع منطقة حظر الطيران، التي هي، حسب الخطة، عملية واسعة ووقائية للغاية، تتمحور حول الحماية على مدار الساعة. بشكل عام، تحقق الإستراتيجية بشكل فعال شكلًا من أشكال الدبلوماسية القسرية التي تركز على التهديد باستخدام القوة، تمامًا كما فعلت تركيا في إدلب. إنها مصممة لإجبار النظام وداعميه على حساب التكلفة والعائد (الربح والخسارة). وبدلًا من أن تكون مبنية على استعداد للانخراط في صراع واسع النطاق، فإن الهدف من الإستراتيجية هو إظهار الحل و»إعطاء الصدقية للتهديد المتمثل في استخدام قوة أكبر، إذا لزم الأمر» [60].

(57) - Ibid.

(58) - See for example Stabilization Unit, "The UK Government's Approach to Stabilization," March 2019, https://2u.pw/SCwcP.

انظر على سبيل المثال، وحدة الاستقرار، «مقاربة حكومة المملكة المتحدة لتحقيق الاستقرار»، آذار/ مارس 2019

(59) - Gibbons-Neff, "How a 4-Hour Battle."

(60) - Alexander L. George, "Coercive Diplomacy: Definition and Characteristics," in Limits of Coercive Diplomacy, eds.

قد يُقال إن التفويض الأميركي في سورية يركّز على محاربة (داعش)، لكن التفويض المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية هو آلية إنفاذ لا تجب قراءتها ضمن حدود هزيمة التنظيم إقليميًا فقط. إن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هو لاعب يطرح تحديات متعددة الأوجه، ويمكن أن يُعزى ظهوره إلى انهيار النظام والحكم في سورية، وإلى السياسات القمعية لنظام الأسد والحرب الأهلية بشكل عام. من المشروع تمامًا أن تضع الولايات المتحدة سياسة ردع ضد النظام السوري، تستند إلى الهزيمة الدائمة لداعش، على أساس أن تعدّي النظام على المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام يوفر الظروف لظهور داعش من جديد. من غير المعقول وغير البديهي عزل الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) عن المشهد العام للصراع، بسبب العلاقة بين الحرب الأهلية وظهور الجماعة الجهادية.

في الواقع، كانت العمليات العسكرية الماضية دائمًا تقريبًا تثير الجدل والتساؤلات حول الشرعية. لقد تم تبرير منطقة حظر الطيران في شمال العراق على أنها ضرورية لحماية السكان المدنيين و»استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة»، وفقًا لبنود قرار مجلس الأمن الدولي رقم 678 [61]. ومع ذلك، فإن كلا التبريرين كانا تفسيرات فضفاضة لما هو مسموح به بموجب القانون الدولي، لم تكن مدعومة بموافقة صريحة على استخدام القوة. وبالمثل، بعد فظائع حقوق الإنسان في كوسوفو، نفذت الولايات المتحدة، إلى جانب حلف شمال الأطلسي (ناتو)، منطقة حظر طيران، من دون إذن رسمي من مجلس الأمن الدولي.

جهات فاعلة أخرى: أهمية الإستراتيجية التركية الكردية

لن تكون الولايات المتحدة وحدها التي تسعى إلى تحقيق حوكمة مستدامة وحماية المناطق الواقعة تحت نفوذها، ويجب عليها الاستفادة من الالتزام الأوروبي بمواصلة المسار، فضلًا عن الالتزام المستمر بقوات سوريا الديمقراطية (قسد) [62]. لا يزال الأوروبيون صامدين في التزامهم بتأمين الهزيمة الدائمة لـ (داعش) ولن يكونوا بالضرورة عازفين عن تقديم الدعم الدبلوماسي الذي سيساعد في تعزيز ركيزة الردع في إستراتيجية حوكمة الجيب. وفي الوقت نفسه، يمكن للولايات المتحدة أن تدعو إلى زيادة الدعم الأوروبي لمواجهة (داعش) والجماعات الإرهابية الأخرى، وسيوفر ذلك مواردها لتعزيز قدرات الردع ضد النظام وحلفائه. ستكون البراعة العسكرية الأميركية وسياسة منطقة حظر الطيران «ناقص واحد» أكثر فاعلية، في المناطق التي أقامت فيها الدولة وجودًا للقوات وتتعايش مع قوات سوريا الديمقراطية. في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام مثل إدلب، حيث تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ محدود، من الأفضل تعزيز الجهود التركية ضد نظام الأسد وروسيا، والبناء على علاقتها مع تركيا لتأمين تنازلات تتعلق بالحكم الذاتي الكردي والمستمر والتعاون بين الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية.

Alexander L. George and William E. Simons (Boulder: Westview Press, 1994), 10.

ألكسندر جورج، «الدبلوماسية القسرية: التعريف والخصائص»، في حدود الدبلوماسية القسرية، تحرير ألكسندر ل.جورج ووليام إي.سيمونز

(61) - United Nations Security Council, "Resolution 678 (1990)," November 29, 1990, https://2u.pw/QeXsm.

قرار مجلس الأمن رقم 678 (1990)

(62) - Ayla Jean Yackley, "France emerges as latest source of Turkey's ire in Syria," Financial Times, December 27, 2018, https://www.ft.com/content/4b08bb64-09d4-11e9-9fe8-acdb36967cfc.

آيلا جين ياكلي، «تبرز فرنسا كأحدث مصدر لغضب تركيا في سورية»، فاينانشال تايمز

بشكل أساسي، ستكون السياسات الأميركية في سورية أكثر استدامة وصدقية، بالنسبة إلى الصديق والعدو، إذا كانت مدعومة بإستراتيجية الجيب التي توفر مجموعة من المبادئ التوجيهية للمشاركة الأميركية. ستجلب مثل هذه المبادئ اليقين السياسي الذي تشتد الحاجة إليه في بيئة سياسية متقلبة، تعاني المخاوف المحيطة بمستقبل القوات الأميركية في البلاد. ولهذا السبب، يجب على الولايات المتحدة اتباع إستراتيجية سياسية شاملة تهدف إلى إيجاد حل وسط مع تركيا، بخصوص مستقبل قوات سوريا الديمقراطية وإصلاح وحدات حماية الشعب.

قد تكون وحدات حماية الشعب هي السلطة الأكثر سيطرة في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد، بسبب تنظيمها ونضجها السياسي وتفوقها في ساحة المعركة، لكن هذا لا يعني أن الوضع الراهن يجب أن يظل من دون منازع. إن ضمان توجيه الموارد نحو السكان العرب المحليين والأكراد على أساس عادل سيزيد من النفوذ الغربي، ويمكّن هياكل حكم شرعية وذات صدقية. من جانبها، ستضطر وحدات حماية الشعب الكردية إلى تقاسم السلطة على أساس أكثر إنصافًا، وأن تنأى بنفسها علنًا عن المنظمة الشقيقة لها، حزب العمال الكردستاني (PKK). قد يكون هذا رمزيًا في البداية، لكن لا يزال بإمكانه توليد النيات الحسنة والإشارة إلى صانعي القرار الأتراك بأن كلًا من الجماعة وراعيها، الولايات المتحدة، جادون في إيجاد حل وسط بشأن وضع شمال شرق سورية. هناك مجموعة من الفاعلين السياسيين المحليين والقبائل والمنظمات الاجتماعية السياسية التي يمكن من خلالها توجيه الجهد السياسي لإنشاء النظام الضروري قبل الاستثمار في جهود إعادة الإعمار والجهود الإنسانية، في حين أن المشاركة السياسية الواسعة المتوخاة في إستراتيجية حوكمة الجيب ستضعف وظيفة الجهات المهيمنة مثل وحدات حماية الشعب. بعبارة أخرى: يمكن أن تخفف من قبضة الجماعة على السلطة. فليس من غير المعقول تمامًا أن تعيش تركيا مع وحدات حماية الشعب عبر حدودها.

سيتعين على كل من تركيا ووحدات حماية الشعب، بتشجيع ودعم من الولايات المتحدة وأوروبا، اتخاذ بعض الخيارات الصعبة. يجب على الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة تضم دبلوماسيين وخبراء متمرسين لديهم سجلّ حافل بالمشاركة في بيئات معقدة ومتقلبة، لا سيما أولئك الذين هم في وضع جيد، للإشراف على المفاوضات مع الجهات الفاعلة المحلية. يجب أن تعمل اللجنة كقناة يتم من خلالها نقل المخاوف والمصالح التركية، والعمل مع أصحاب المصلحة المحليين والخارجيين الرئيسين، لإيجاد نتائج مفيدة للطرفين في ما يتعلق بهياكل الحكم الذاتي في الشمال الشرقي، ومن ضمن ذلك ضروراتها الأمنية وإدارة الميزانية والهيئات والمؤسسات المحلية المكلفة بإرساء حوكمة مستدامة. ينبغي أن تُفوض اللجنة ويُعهد إليها بوضع وتنفيذ آليات حل الصراعات، ومن ضمن ذلك وقف إطلاق النار وآليات مراقبة السلام؛ وصيغ تقاسم السلطة؛ وأطر تقاسم الإيرادات.

يجب أن يكون الهدف الأساس الذي يُبدأ به هو وضع تدابير بناء الثقة بين تركيا والجهات الفاعلة المحلية، مثل قوات سوريا الديمقراطية، التي تبني الإجماع اللازم لتهيئة الظروف للتنفيذ الناجح لإستراتيجية حوكمة الجيب، والسلام الدائم والحوكمة المستدامة التي تحددها. عند التوصل إلى هذا الإجماع، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين مكافأة الجهات الفاعلة المحلية -الكردية والعربية- بمنحهم الاعتراف بالهيئات والمؤسسات المحلية المكلفة بتأسيس حوكمة مستدامة (والإشراف على انتخاب الممثلين الذين تشملهم هذه الهيئات). وسيعزز هذا الأمر من قدرتها على الوصول إلى صانعي القرار الذين سيكونون حاسمين في فتح فرص مساعدة المانحين وقدرتهم على تسهيل التجارة والاستثمار في الجيوب، مع تحفيز ومكافأة الجهات الفاعلة المحلية للعمل على حل التوترات مع تركيا، والانخراط في عملية مخططة من أجل إعادة ضبط

علاقات الشمال الشرقي مع أنقرة.

إن النظام السياسي المستقر الذي يمكن أن ينبثق من مثل هذا النهج يمكن أن يُطمئن صانعي القرار الغربيين بأن المساعدة الإنمائية سيكون لها أصداء إيجابية على المدى الطويل، بدلًا من كونها مجرد إصلاحات قصيرة الأجل. هذا تصور يعوق حاليًا تقديم المساعدات الدولية إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. بالنسبة إلى تركيا، الفوائد واضحة: سيتم منحها بالكامل/ تفويضها في مساحات واسعة من الأراضي التي قد يكون لتطورها وتطورها ومستقبلها تأثير محدود عليها؛ وسيكون لديها فرصة لتأمين مواقع النفوذ لشركائها السوريين؛ وفي النهاية، سيكون لها حدود أكثر أمانًا، كان يمكن أن تكون منصة انطلاق لعمليات حزب العمال الكردستاني في تركيا. إنه يمثل فرصة لتشكيل مستقبل سورية نفسها. قد يؤدي القيام بذلك جنبًا إلى جنب مع الحلفاء في الغرب إلى قطع شوط ما في إصلاح الضرر الهائل للسمعة والدبلوماسية الذي عانته تركيا نتيجة لتدخلها العسكري في سورية، الذي لم يترجم في الواقع إلى مكاسب سياسية وجغرافية إستراتيجية لأنقرة. وأشار آخرون مثل مجموعة الأزمات الدولية أيضًا إلى أنه قد يكون هناك بعض المسار للاعتراف التركي بالحكم الذاتي في الشمال الشرقي (صراحة أو ضمنيًا) [63]. يمكن لبيئة مضيافة ومقبولة في المناطق الأخرى غير الخاضعة لسيطرة النظام أن تخفف العبء على إدلب وعفرين اللتين تهيمن عليهما تركيا، من خلال تمكين التفاعلات عبر الحدود بين منطقتي النفوذ.

لكن هناك أيضًا بعض الخيارات الصعبة التي يتعين على وحدات حماية الشعب اتخاذها. ليس لوحدات حماية الشعب أصدقاء في سورية أو المنطقة غير الولايات المتحدة. لولا أهمية الجماعة في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لما كان هناك سبب يدعو الولايات المتحدة إلى دعم جماعةٍ، هي إما موضع ازدراء وإما مصدر قلق كبير لعدد من الدول الإقليمية. في الواقع، إن أي فكرة قد تكون لدى وحدات حماية الشعب حول القدرة على موازنة علاقاتها بشكل فعال مع الجهات الخارجية المتنافسة هي فكرة قصيرة النظر. الحقيقة أن لها حليفًا واحدًا هو الولايات المتحدة، بينما ستعطي روسيا الأولوية لعلاقاتها مع دمشق وأنقرة. قد يربح التحالف مع دمشق بعض الفوائد قصيرة المدى لوحدات حماية الشعب، مثل تجنب التدخل التركي في المناطق التي تسيطر عليها أو التودد إلى موسكو، لكن هذه ليست سياسة مستدامة وستقوض النيّات الحسنة والصدقية التي ولّدتها الجماعة في الغرب.

تركيا هي الخيار الأقلّ سوءًا كخصم محتمل يمكن أن يتحوّل إلى شريك ملائم، بسبب وضع نظام الأسد المنبوذ داخل المجتمع الدولي وفرض عقوبات على النظام وحلفائه. ستبدأ فائدة وحدات حماية الشعب كعنصر مهم في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في التقلّص في مرحلةٍ ما، وفي ذلك الوقت يجب أن يُنظر إليها على أنها مصدر استقرار، على عكس الاستقطاب وعدم الاستقرار. لا ينبغي لوحدات حماية الشعب أن تفترض أنها تستطيع الاعتماد على العلاقات المتوترة بين تركيا والولايات المتحدة أو العلاقات التركية الأوروبية، على المديين المتوسط والطويل، وينبغي بدلًا من ذلك تركيز اهتمامها على كيفية فصل تداخلها التشغيلي والسياسي مع حزب العمال الكردستاني في تركيا، وإقامة زواج مصلحة مع أنقرة، التي تحتفظ بالقدرة على إنهاء الاستقلال الذاتي لوحدات حماية الشعب في الشمال الشرقي، وتقوض بشدة علاقتها مع الغرب.

(63) - Heiko Wimmen, "The US joins the Turkey-PKK fight in northern Syria," Middle East Eye, May 12, 2017, https://2u.pw/CDFik.

هايكو ويمين، «الولايات المتحدة تنضم إلى القتال بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في شمال سورية»، ميدل إيست آي، 12 أيار/ مايو 2017

لمساعدة نفسها أكثر، يمكن للجماعة أيضًا كبح هجماتها على حكومة إقليم كردستان وحزبها الحاكم، الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي حليف رئيس للولايات المتحدة وأوروبا، وهي أكثر أهمية بكثير للانخراط الغربي في المنطقة من حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه الولايات المتحدة وأوروبا كمنظمة إرهابية. أدت هجمات الجماعة على حكومة إقليم كردستان إلى نفور الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية التي عملت معها في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) [64]. إن العداء المتزايد لوجود التنظيم في سنجار شمال العراق هو مصدر خلاف يعطي تركيا مزيدًا من الأسباب لقمع الجماعة، وتعزيز مزاعمها بأن لدى حزب العمال الكردستاني، والمجموعات الشقيقة له في سورية وأماكن أخرى، مخططات توسعية لا يمكن تفهمها. إن الانسحاب من سنجار يخلق مشكلة أقل للولايات المتحدة وأوروبا لإدارتها، ويسهل عليهم -وعلى الحزب الديمقراطي الكردستاني- إشراك تركيا في دعم إستراتيجية حوكمة الجيب وللفكرة القائلة بأن الحكم الذاتي في شمال شرق سورية يستحق التسامح والاختبار.

(64) - Khazan Jangiz, "France condemns PKK attack on Peshmerga," Rudaw, November 7, 2020, https://2u.pw/8obsp.
قازان جنكيز، «فرنسا تدين هجوم حزب العمال الكردستاني على البيشمركة»، روداو، 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

الخاتمة

ربما يكون الأسد قد انتصر في الحرب، إلا أنه بعيد عن السيطرة على كل سورية. ولا يزال الغرب قادرًا على التخفيف من آلام الصراع في بعض مناطق البلاد، وعلى بناء النفوذ لخلق فرص لتحقيق سلام دائم. إن تبني حوكمة الجيوب لا يؤدي إلى خلق حقائق جديدة على الأرض، بل يكتفي بالتشكيلات السياسية والأمنية القائمة، لخلق نتائج أقل من مثالية وأقلّ سوءًا، بالنسبة إلى السكان المدنيين الذين قد يتعرضون للقمع والفظائع التي يرتكبها نظام الأسد. تمثل الجيوب المتبقية في سورية أفضل أمل لضمان عدم حصول نظام الأسد على تفويض مطلق بالتحكّم في جميع سكان سورية. ويمكن أن يؤدي الاحتضان الكامل لحوكمة الجيوب إلى الالتفاف على النظام، وأن يكون شكلًا من أشكال التحفيز والنفوذ. من الناحية المثالية، يجب أن تظل الولايات المتحدة على الأرض إلى أجل غير مسمى، وإذا اختارت الانسحاب، فإن هذه الورقة توضح أن بإمكانها الاعتماد على القوة الجوية وقوات مخفضة لإنشاء خطوط حمراء لنظام الأسد وداعميه، والحد من آثار الحرب الثانوية.

النهج التقليدي للمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار كان يعتمد على التنسيق والعمل من خلال السلطات المركزية، وقد استخدم نظام الأسد الموارد الدولية لتوطيد سلطته ودعم الموالين له، وسيظل يستخدمها. الدرس الرئيس من كردستان العراق في التسعينيات هو أنّ الالتفاف على حكومة مركزية قمعية، مع إدارة المساعدات من قبل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة تحت حماية القوات الأميركية أو الغربية، يمكن أن يسفر عن نتائج إنمائية أكثر إيجابية. عاشت كردستان العراق تحت العقوبات الدولية مثل باقي البلاد، وحاصرها نظام البعث في بغداد. ومع ذلك، أنفقت السلطات الكردية المحلية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، الأموال على المشاريع التي وافقت عليها الأمم المتحدة، وأعطت الأولوية لإعادة بناء البنية التحتية للتعليم والرعاية الصحية. لقد أدى التحايل على نظام البعث في بغداد، إلى جانب الهياكل التحفيزية التي أُنشئت من خلال توفير الدعم الدولي والاعتراف الدبلوماسي بالسلطات المحلية في كردستان العراق، إلى خلق الظروف التي خففت من حدة الصراع، وعالجت فقر المجتمعات المحلية. وأتاح ذلك التحايل المسارات للمؤسسات الديمقراطية، وشجع حكومة إقليم كردستان على تبني المعايير الديمقراطية [65].

يستدعي نجاح حوكمة الجيب التزامًا طويل الأجل، يتم التأكيد عليه بالإرادة السياسية والإستراتيجية الشاملة التي تهدف إلى إشراك وتسخير هياكل الحكم الذاتي القائمة لتعزيز الاستقرار والراحة الإنسانية. كان حكم الجيوب في شمال العراق ناجحًا، لأن القيادة الكردية أدارت الوضع على الأرض بفاعلية، بينما كانت الولايات المتحدة تديره في الجو. وقد نجح أيضًا لأن تركيا لم تكن طرفًا معارضًا، وعلى الرغم من تحفظات أنقرة الأولية على استقلاليتها، أصبحت حكومة إقليم كردستان فيما بعد أهمّ شريك تجاري لتركيا، ومكونًا رئيسًا في بنيتها الأمنية الإقليمية.

أثبتت «وحدات حماية الشعب» أنها شريكٌ لا غنى عنه في الحملة ضد (داعش)، لكنّ الاعتماد على الجماعة إلى أجل غير مسمى ليس ممكنًا، بسبب المخاوف التركية، وبسبب العداء الذي تشعر به المجتمعات غير الكردية تجاه الجماعة. يجب أن تكون هناك خطوة أقوى من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا،

(65) - Voller, The Kurdish Liberation Movement

لتطوير تدابير حل النزاعات وأطر تقاسم السلطة وتقاسم الإيرادات. يمكن أن تفتح هذه الفرص لعلاقة مستدامة بين تركيا وقوات سوريا الديمقراطية، وتقلل من احتمالات اندلاع اشتباكات أو اندلاع حرائق كبيرة.

يجب أن يكون التركيز على تطوير آليات تقاسم السلطة، والهياكل السياسية والاقتصادية الشاملة، وقوات الأمن متعددة الأعراق، والدوريات المشتركة. ويجب التحوّل نحو الحوكمة من القاعدة إلى القمة، ومشاركة المواطنين لخلق حركات اجتماعية وسياسية بديلة يمكنها استيعاب الدعم والموارد الدولية. من خلال هذه الإجراءات، يمكن لتركيا أن تخفف من قبضة وحدات حماية الشعب على السلطة. ويجب أن تدرك وحدات حماية الشعب من جانبها أن مصيرها، كحليف رئيس للولايات المتحدة، سيتوقف في مرحلةٍ ما، على المدى الذي يمكن أن تصل فيه إلى تسوية مع أنقرة، لا على فائدتها في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). من المحتمل أن تتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في المستقبل، ولذا يجب على وحدات حماية الشعب أن تبدأ العملية الصعبة والضرورية لتقليص علاقاتها مع حزب العمال الكردستاني في تركيا؛ والانسحاب من شمال العراق، لتجنب تفاقم حالة حكومة إقليم كردستان وحلفائها الدوليين؛ والبدء في إشراك تركيا وشركائها السوريين كمفاوض نزيه.

يحتاج الاستثمار في السياسة المحلية والمصالحة وبناء السلام (بين المجتمعات والجماعات وداخلها) إلى تقديم بدائل للقوات الكردية والمجتمعات العربية المحلية للمشاركة مع نظام الأسد، مع توسيع خيارات الحكم في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. وسيكتسب هذا الأمر أهمية أكثر من قبل، لأنه سيستمر كنشاط مناهض للنظام، وكذلك النزاعات داخل المجتمع وداخل المتمردين. يجب استخدام الجهات الفاعلة والمؤسسات غير الحكومية (مثل منظمات المجتمع المدني) للمساعدة في تقييد مساحة الصراع العنيف وتحقيق السلام. بالتوازي مع هذا الجهد، يجب مساعدة المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام في عملية صياغة إجماع يهدف إلى المصالحة وتوحيد الهياكل السياسية والحكومية والاقتصادية، في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام. يوفر الحكم الذاتي الإقليمي إحساسًا بالاتجاه الذي يمكن أن يزرع القواعد من حيث توزيع الموارد، وهو محرك رئيس للصراع الذي يمكن تحديده بطريقة أخرى من خلال سياسات المعركة الصفرية، من أجل البقاء بين الجماعات المتمردة والفصائل السياسية.

يمكن أن يوفّر نجاح حكم الجيوب في شمال شرق سورية نموذجًا للمناطق الأخرى غير الخاضعة لسيطرة النظام، مثل إدلب، وهي منطقة حافلة بالتحديات، ومن ضمنها بروز الجماعات المتطرفة. يوجب العنصرُ السياسي لإستراتيجية حوكمة الجيب الاستثمارَ في المصالحة بين المجتمعات المحلية وداخلها، في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فضلًا عن تضافر الجهود مع الحلفاء المحليين والخارجيين، لتخليص المناطق من الجماعات المتطرفة. ستكون سياسات الولايات المتحدة في سورية أكثرَ استدامة وصدقية، حين تكون مدعومة بإستراتيجية جيب توفّر مجموعة من المبادئ التوجيهية لمشاركة الولايات المتحدة، التي توضح التصميم الحازم للولايات المتحدة وحلفائها، على منع المناطق خارج سيطرة النظام من أن تسقط تحت قبضة نظام الأسد، إلى أن تكون هناك درجة معينة من الثقة بأن السكان المحليين لن يتعرّضوا للقمع.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- ترجمات
- أبحاث قانونية

www.harmoon.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center for Contemporary Studies
Harmoon Araştırmalar Merkezi
Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663
Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055
Tel. +90 (212) 524 04 05